

## المقدمة

تعتبر المحاسبة نظام معلومات لتوصيل الأحداث الإقتصادية للمشروعات إلى فئات عديدة من ذوي الشأن وأصحاب المصالح , ويعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج تلك الأحداث لهؤلاء المستخدمين لدعم قراراتهم خصوصاً المتعلقة بمجالات الإستثمار, هذا بالإضافة لكون الإفصاح موضوعاً واسعاً يتضمن كل مجالات التقارير المالية التي تهدف إلى تقديم المعلومات لأغراض إتخاذ القرارات كأحد أهم الأهداف الرئيسية الخاصة بالإفصاح عن البيانات المالية والمعلومات الملائمة الأخرى.

وتقديراً من دول عديدة للدور الحيوي الذي تلعبه المحاسبة على المستوى الإقتصادي العام من خلال ما توفره من معلومات لمستخدمي التقارير المالية وتأثيرها البالغ على قرارات التخطيط والإستثمار والتمويل, فقد إهتمت تلك الدول بتنظيم سياساتها المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية خصوصاً تلك التي تحكم قواعد العرض والإفصاح في التقارير المالية نظراً للدور الهام الذي تلعبه في تنظيم أسلوب إعلام مستخدمي البيانات المحاسبية بالمعلومات التي تسهل مهمتهم بشأن تقويم أداء المنشأة والوقوف على قدرتها في تحقيق أهدافهم كمستثمرين أو مقرضين.

ولا تعتبر التقارير المالية هدفاً لذاتها بل وسيلة لتوفير المعلومات اللازمة لترشيد القرارات الإقتصادية المتعلقة بالتخصيص الأمثل للموارد النادرة , الحاضرة والمستقبلية فيما بين الإستخدامات البديلة . ويلعب الإفصاح دوراً مهماً ومركزياً سواء في الممارسات المحاسبية أو في نظرية المحاسبة, وقد تكرست أهمية هذا المفهوم بعد الإهتمام الكبير من عدة جهات , منها الجمعيات المهنية المحاسبية , وإدارات البورصات العالمية , وكذلك الباحثين خصوصاً المهتمين منهم ببحث الجوانب المختلفة لفرضية السوق الكفوءة .

ولاشك أن الإفصاح والتقارير المالية تعتبر من أساسيات ومرتكزات قوة وكفاءة السوق المالي والذي يعتبر بحد ذاته سوق معلوماتي تتأثر وتتحرك أسعار الأسهم والسندات بحجم ونوعية المعلومات التي يتم عرضها ضمن قوائم الشركات التي يتم الإفصاح عنها , وتنبع أهمية الإفصاح في القوائم المالية لما تحققه عملية الإفصاح من فوائد لمستخدمي القوائم ولأداء الأسواق المالية الكفوءة التي تفترض وجوب عرض معلومات كافية تسمح بالتنبؤ بإتجاهات أسعار الأسهم والسندات بداخلها, وتقدم الدراسات التجريبية وإستقراء الفكر دليلاً على أن الشركات تتردد في زيادة مدى الإفصاح المالي بدون ضغط من مهنة المحاسبة أو الحكومة, ومع ذلك يعتبر الإفصاح المالي حيوياً حتى يتخذ المستثمرون قرارات مثلى, ويتوفر الإستقرار للسوق المالي.

وبسبب الأهمية المتزايدة لمعيار الإفصاح , حرصت الجهات المهنية- منها اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة ( I A S C ) على تضمين جميع المعايير الصادرة عنها قواعد خاصة تحدد حدود وشروط الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة , وذلك بهدف توفير نوع من القبول الدولي لتلك القوائم . كما تبني المهنيون في كثير من الدول التي لا يوجد فيها معايير محلية للمحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية كأساس لإعداد القوائم المالية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة , ويجمع المحاسبون على أن معيار الإفصاح التام غير المتحيز والكافي , أمر ضروري يركز على إظهار القوائم المالية للمعلومات الدقيقة والمفهومة وعدم حجب أو إخفاء أو حذف أية معلومات جوهرية أو هامة للمستثمرين , مما ألقى بالمسؤولية الكاملة على الإفصاح التام كشرط أساسي وضروري لقيام وكفاءة الأسواق المالية وزيادة نشاطها وخلق جو من الثقة بين المتعاملين والمستثمرين وتنشيط وكفاءة أداء الأسواق المالية .

تتضح أهمية الإفصاح جلياً من خلال تأثير عملية الإفصاح عن المعلومات على قرارات المستثمرين والمحللين الماليين ، بالإضافة إلى تحديد اتجاهات الأسعار وسلوك المستثمرين وتوقيت القرار الاستثماري ووضع الإستراتيجيات المختلفة للإستثمار التي تتلائم مع أهداف المستثمرين في الدولة ، هذا بالإضافة للمساعدة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ومعدلات النمو المتوقعة ومدى تأثير الظروف المحلية والدولية على نشاط مؤسسات الأعمال .

وقد ظهرت أهمية الإفصاح في فلسطين بعد زيادة عدد الشركات المساهمة العامة العاملة في فلسطين، وخاصة بعد تأسيس سوق فلسطين للأوراق المالية سنة 1997 م حيث بدأ يأخذ هذا الموضوع الكثير من الإهتمام من جانب بعض الجهات العلمية والمهنية التي قامت بإصدار عدد من التوصيات والآراء التي تتعلق بالمعلومات التي يتعين الإفصاح عنها في القوائم المالية .

وقد شهد الاقتصاد الفلسطيني تحولات جذرية منذ عام 1994م حيث تولت السلطة الوطنية الفلسطينية صلاحياتها الإدارية والاقتصادية على معظم أراضي الضفة والقطاع، إلا أنه بقي هناك فراغ قانوني فيما يتعلق بالتنظيم والمتابعة والرقابة المالية والإدارية.

وتقوم دراسة الباحث لتحديد متطلبات الإفصاح في القوائم المالية لدى الشركات المساهمة العامة العاملة في فلسطين، وما هي المتطلبات القانونية والمهنية والتنظيمية للإفصاح لدى الشركات المساهمة العامة العاملة في فلسطين، ولماذا تحجم الشركات عن التوسع في الإفصاح ومن ثم معرفة أثر الإفصاح على كل من كفاءة السوق المالي وسلوك المستثمرين وجميع مستخدمي المعلومات المحاسبية، وقد وقع إختيار الباحث لموضوع هذه الدراسة من منطلق حاجة بيئة العمل الفلسطيني لمثل هذه الدراسات، والتي من شأنها أن توضح واقع الإفصاح لدى الشركات المساهمة العامة العاملة في فلسطين ، ومن ثم وضع تصور لسبل واليات تطويره للإرتقاء به لمقابلة متطلبات مستخدمي القوائم المالية .

## مشكلة الدراسة

### تنحصر مشكلة الدراسة في الآتي:

1. إجهام الشركات المساهمة العامة العاملة في فلسطين عن الإفصاح الكافي والملائم ينعكس قدرة مستخدمي القوائم المالية على إتخاذ القرار الإستثماري .
2. تحديد معوقات الإفصاح في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية .
3. إظهار أثر حجم الشركة أو طبيعة النشاط على درجة الإفصاح لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.
4. دراسة معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح وبيان ملائمتها لبيئة العمل الفلسطينية .
5. بيان الأثر المتوقع للإلتزام بمبدأ الإفصاح وفقاً لما هو منصوص عليه في المعايير المحاسبية الدولية على مستوى الإفصاح في القوائم المالية .
6. تحديد العوامل التي قد تؤثر أو تعتبر قيداً على متطلبات الإتجاهات المعاصرة للتوسع في الإفصاح حتى يمكن أن يستفيد منه مستخدمي القوائم المالية .
7. قصور الإطار القانوني المعتمد في فلسطين لإلزام الشركات المساهمة العامة بمتطلبات الإفصاح .
8. إبراز دور سوق فلسطين للأوراق المالية في زيادة تحفيز الشركات المساهمة العامة للإلتزام بالإفصاح.

9. قياس درجة تأثير سلوك المستثمر ( المحلي والأجنبي ) في فلسطين بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة .

### **أهمية الدراسة**

#### **تكمن أهمية الدراسة في الآتي :**

1. مساعدة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية الملزمة بالإفصاح للوصول إلى مستوى أفضل في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية تلبيةً لحاجات مستخدمي القوائم المالية وحاجات المجتمع المحلي في مختلف القطاعات.
2. قياس مدى أهمية المتطلبات المختلفة للإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للوقوف على مدى ملاءمتها من وجهة نظر الشركات المساهمة العامة في فلسطين.
3. إبراز الآثار الناتجة عن تطبيق متطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعرفة أهم المشاكل التي تواجه الشركات المساهمة العامة الفلسطينية في تطبيق هذه المتطلبات.
4. قياس العلاقة بين فعالية السوق المالي والالتزام بمتطلبات الإفصاح وذلك من خلال بيان دور الإفصاح المحاسبي في تنشيط سوق الأوراق المالية في فلسطين .
5. المساهمة في خدمة البحث العلمي لتحديد مدى تحقيق الشركات المساهمة العامة الفلسطينية لأهدافها بالإفصاح عن معلوماتها المهمة اقتصادياً واجتماعياً.

### **أهداف الدراسة**

#### **تحقق الدراسة الأهداف التالية :**

1. الوقوف على ما مدى توفر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية من وجهة نظر المستفيدين منها.
2. تحديد متطلبات العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية .
3. تحديد درجة التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.
4. توضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة العاملة في فلسطين .
5. تحديد الأسباب التي تحول دون قيام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتطبيق الكامل لمتطلبات الإفصاح المحاسبي .
6. التعرف على كيفية تطوير القوائم المالية والوصول بها إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة النشر في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة العاملة في فلسطين .
7. التعرف على مدى ملاءمة متطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لبيئة العمل الفلسطينية.
8. التعرف على المجموعة الكاملة من البيانات المالية والإيضاحات التي يجب أن تشملها عملية الإفصاح التام مع بيان المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحدودة التي تتبناها الشركات المساهمة العامة في إعداد وعرض القوائم المالية.

9. إصدار الاقتراحات المناسبة حول التطبيق الأفضل لمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية على الشركات المساهمة العامة العاملة في فلسطين.

### **فرضيات الدراسة**

#### **تختبر الدراسة الفرضيات التالية:**

##### **الفرضية الأولى**

إجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإفصاح المالي حتى تتلائم مع بيئة العمل الفلسطينية وتتاح إمكانية الإلتزام بها .

##### **الفرضية الثانية**

تختلف المعايير الملزمة بالتوسع في الإفصاح تبعاً لإختلاف الحجم وطبيعة نشاط القطاعات التي تنتمي إليها الشركات المساهمة العامة .

##### **الفرضية الثالثة**

عدم الإفصاح في القوائم المالية ومحدوديته لدى الشركات المساهمة العامة يؤثر على سلوك المستثمر داخل السوق المالي ويحد من قدرته على صنع القرار الاستثماري.

##### **الفرضية الرابعة**

المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة كافية لتلبية إحتياجات مستخدميها .

##### **الفرضية الخامسة**

نقص جودة الإفصاح المحاسبي يرجع إلى إختلاف مقدرة مستخدمي القوائم المالية في التعامل معها.

##### **الفرضية السادسة**

هناك علاقة بين كفاءة السوق المالي الفلسطيني ، وزيادة الإلتزام بمتطلبات الإفصاح في القوائم المالية.

##### **الفرضية السابعة**

هناك علاقة بين فعالية الإفصاح وظاهرة زيادة وإستقطاب رأس المال المحلي والأجنبي.

##### **الفرضية الثامنة**

إن الإلتزام بمعيار الإفصاح من قبل الشركات المساهمة العامة، يزيد من درجة الإعتماد على القوائم المالية في إتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية.

### **منهجية الدراسة**

إستخدم الباحث المنهج التاريخي لتتبع الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والمنهج الإستنباطي لتحديد حقيقة مشكلة الدراسة ، والمنهج الإستقرائي لإختبار فروض الدراسة ، والمنهج الوصفي وعمل الإستبانة وتحليلها بموجب الطرق الإحصائية والرياضية بالإضافة إلى الإطلاع على المراجع والكتب والمصادر العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة .

### **حدود الدراسة**

#### **تتمثل حدود الدراسة في الآتي :**

1. **الحدود المكانية :** تم إختيار عينة الدراسة من الشركات المساهمة العامة العاملة في فلسطين وسوف تشمل الدراسة المدراء الماليون ومدققي الحسابات والأكاديميون ( أساتذة الجامعات في مجال المحاسبة ) .

2. **الحدود الزمانية :** إختارت الدراسة الفترة من سنة 1994 م حتى 2004 م وذلك لدراسة ومراجعة التقارير الصادرة عن الشركات المساهمة العامة العاملة في فلسطين.

## **الدراسات السابقة هيكل الدراسة**

تتكون الدراسة من المقدمة وأربعة فصول ، الفصل الأول بعنوان واقع بيئة نشاط الأعمال في فلسطين في ظل تطور المعرفة المحاسبية ، ويتضمن ثلاثة مباحث ، المبحث الأول يتناول البيئة الإقتصادية القانونية لنشاط الأعمال في فلسطين ويتناول هذا المبحث نظرة عامة على الاقتصاد الفلسطيني ، والبيئة الاستثمارية والقانونية في فلسطين ، أما المبحث الثاني فيتناول تطور الإطار الفكري المحاسبي ، ويغطي الباحث هذا المبحث من خلال التركيز على تطور المعرفة المحاسبية وإطارها العام ، والإطار المفاهيمي للمحاسبة ، أهدافه وتطوره ، والخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية ، ودور المعاهد والجمعيات المهنية في مجال المحاسبة في تطوير مهنة المحاسبة ، ومن ثم المجموعات المختلفة التي تهتم بقراءة القوائم المالية التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات المساهمة العامة ، والمبحث الثالث يتناول التقارير الدورية للشركات المساهمة العامة ، وفيه يتم التركيز على تعريف التقارير المالية وأهدافها ، والعوامل التي أدت إلى تحديد أهداف التقارير المالية ، وخصائص التقارير المالية ومكونات التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة وتحديد طبيعة المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير والمشاكل التي تواجهها ، ومن ثم فعالية التقارير المالية في توصيل المعلومات ، والتطور المعاصر للتقارير المالية.

الفصل الثاني بعنوان مكانة الإفصاح المحاسبي في النظرية المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية ، ويتضمن هذا الفصل أربعة مباحث ، المبحث الأول يتناول نشأة ومفهوم الإفصاح ، ويغطي هذا المبحث مقدمة في الإفصاح ، ومفاهيم الإفصاح ، الإفصاح والشفافية والمساءلة المحاسبية ، وأهداف وأهمية الإفصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة ، والعلاقة بين أهداف الإفصاح وأهداف القوائم المالية ، ونشأة الإفصاح ، والمقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية ، العوامل التي تؤثر في الإفصاح ، أنواع الإفصاح . أما المبحث الثاني فهو بعنوان الإفصاح في التقارير المالية ومسؤولية مدقق الحسابات الخارجي تجاهه ، ويتناول هذا المبحث الإفصاح في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة ، ومشاكل الإفصاح ، والإفصاحات التكميلية ، ومسؤولية مدقق الحسابات الخارجي تجاه الإفصاح . والمبحث الثالث بعنوان الإفصاح وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) ويتناول هذا المبحث التعريف بالمعيار رقم (1) وطبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها ، والمتطلبات الرئيسية للمعيار على مستوى القوائم المالية ، والمتطلبات الرئيسية للمعيار في مجال السياسات والطرق المحاسبية ، والمبحث الرابع يتناول متطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية.

الفصل الثالث بعنوان التوسع في الإفصاح وأثره على النشاط الاستثماري ، ويتضمن هذا الفصل أربعة مباحث ، المبحث الأول بعنوان التوسع في الإفصاح وعلاقته بحجم وطبيعة النشاط ، ويغطي هذا المبحث التوسع في الإفصاح مفهومه ، أهميته ، وأسبابه ، والمنهج العلمي للتوسع في الإفصاح ، والعوامل المؤثرة على متطلبات التوسع في الإفصاح ، وأثر حجم الشركة على التوسع في الإفصاح ، بالإضافة إلى علاقة طبيعة النشاط ودرجة المخاطرة بالتوسع في الإفصاح ، والمبحث الثاني بعنوان دور الإفصاح

في تنشيط أداء السوق المالي ، ويتناول هذا المبحث مفهوم ووظائف السوق المالي، و فرضية السوق المالي الكفاءة ، وعلاقة الإفصاح بكفاءة السوق المالي وأثره على عملية صنع القرار الاستثماري ، أهمية الإفصاح بالنسبة للأسواق المالية ، ودور الإفصاح عن المعلومات في تقويم محفظة الأوراق المالية ، وكذلك دور شركات الوساطة المالية في تفعيل تفسير المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها ، أما البحث الثالث فهو بعنوان علاقة الإفصاح بالقدرة على جذب الإستثمارات ويتناول هذا المبحث الإستثمار ، مفهومه وأنواعه ، مخاطر الاستثمار ، أثر الإفصاح من قبل الشركات المساهمة العامة على جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية ، أثر الإفصاح الحكومي على جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية . والمبحث الرابع بعنوان الإفصاح في التشريعات والقوانين الفلسطينية ، ويتناول هذا المبحث المتطلبات القانونية والمهنية للإفصاح في فلسطين من خلال إيضاح متطلبات الإفصاح وفقاً لأهم القوانين الاقتصادية الفلسطينية وهي قانون الشركات وقانون البنوك ، وقانون مزاوله مهنة التدقيق ، وقانون السوق المالي ، وقانون ضريبة الدخل ، وقانون هيئة السوق المالي ، وقانون التأمين .

الفصل الرابع بعنوان الدراسة الميدانية ، ويتضمن ثلاثة مباحث ، المبحث الأول يتناول نبذة مختصرة عن نشأة الشركات العاملة في فلسطين ، والمبحث الثاني خاص بإجراءات الدراسة ويشمل بيانات عينة الدراسة ، والمبحث الثالث يتناول تحليل واختبار الفرضيات ، ومن ثم الخاتمة والتي تتضمن النتائج والتوصيات والمراجع والملاحق .

## الدراسات السابقة أولاً: الدراسات العربية

### 1. دراسة فوزي غرايبة ، ورندا النبر ، 1987م ( مدى توافر الإيضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في المملكة الأردنية الهاشمية )<sup>(1)</sup>

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين درجة الإفصاح في الشركات المساهمة العامة وبعض خصائص هذه الشركات ، والمتمثلة في إجمالي الأصول وعدد المساهمين والعائد على حقوق الملكية ، وتناولت الدراسة مشكلة تحديد درجة الإتفاق بين المستثمر الفرد والمحلل المالي في المملكة الأردنية على تقويم الأهداف من مفردات المعلومات التي يمكن أن تتضمنها التقارير المالية السنوية المنشورة . وإستخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي والوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أنه لا يوجد إختلاف في أهمية البنود التي تتضمنها التقارير المالية السنوية المنشورة لفئة المحللين الماليين في البنوك والمؤسسات المالية والمستثمرين الأفراد ، وأنه يمكن وضع أسس وقواعد موحدة للإفصاح تهتم بحاجات الفئتين معاً ، وأن مقدار الإفصاح للشركات الصناعية الأردنية غير كافي ولا يلبي حاجات المستثمرين من المعلومات ، وهناك علاقة طردية بين مقدار الإفصاح في الشركة وكلاً من حجم أصولها وعدد المساهمين فيها ، ولا توجد علاقة بين مقدار الإفصاح والعائد على حقوق المساهمين خلافاً لما هو متوقع ، وأوصت الدراسة بضرورة توحيد متطلبات الإفصاح للشركات المساهمة العامة ، بالإضافة لوضع الإجراءات القانونية الكفيلة بتحفيز الشركات بالإلتزام التام بهذه المتطلبات .

### 2. دراسة محمد شريف توفيق ، 1989 م ( قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية

<sup>(1)</sup> فوزي غرايبة ، ورندا النبر ، مدى توافر الإيضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في المملكة الهاشمية) عمان : الجامعة الأردنية ، مجلة دراسات ، المجلد الرابع، العدد الثامن ، 1987 م

## **للشركات المساهمة العامة وفي معيار العرض والإفصاح العام بالمملكة العربية السعودية<sup>(1)</sup>**

تناولت الدراسة مشكلة تحديد المدى الذي تفي به متطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار الإفصاح في السعودية الصادر بتاريخ 1406/2/28 هـ، للإحتياجات المتعددة لمستخدمي القوائم المالية ، وإلى أي مدى تتمشى التقارير الفعلية المنشورة مع المتطلبات التي نص عليها المعيار ، وهدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات العرض والإفصاح المتعلقة بالتقارير المالية للشركات في المملكة عن طريق التعرف على الإحتياجات الميدانية لمختلف القطاعات الرئيسية المستفيدة بالإضافة لتقويم مدى التباين بين متطلبات القطاعات الرئيسية للمستفيدين في المملكة ، وذلك بهدف الوقوف على مدى مناسبة التقارير المالية ذات الغرض العام والتقارير المالية ذات الغرض الخاص للوفاء بالإحتياجات المتنوعة للمستفيدين ، ومن ثم تقويم مدى إلتزام الشركات المساهمة بالمتطلبات الميدانية لهذا المعيار. توصلت الدراسة إلى أن متطلبات معيار الإفصاح السعودي غير كافية لتلبي إحتياجات المستفيدين حالياً ومستقبلاً ، وهناك فروق بين متطلبات وإحتياجات قطاعات المستفيدين ، وكشفت الدراسة إلى وجود تباين في درجة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من شركة إلى أخرى على الرغم من وجود إشتراطات محددة للعرض والإفصاح، وأوصت الدراسة على ضرورة إعتبار قطاعات المستخدمين الحكوميين الذين لهم سلطة أو قدرة في الحصول على المعلومات وبصفة خاصة مصلحة الزكاة والدخل وديوان المراقبة العامة مستفيدين خاصين تناسبهم التقارير المالية ذات الغرض الخاص، ويركز على موافاتهم بصفة أساسية بالحسابات الختامية لعامين ، وإعتبار باقي قطاعات المستفيدين هم المعنيين بالتقارير المالية ذات الغرض العام ، ويمكن زيادة فعالية العرض والإفصاح العام لهم من خلال تطبيق منهج التوسع في المعلومات ، وأن تدرس وزارة التجارة ظاهرة عدم تطبيق متطلبات المعيار في الشركات المساهمة السعودية بحيث تتابع بصفة مستمرة مدى التطبيق ومشاكله في ضوء ما أوضحت الدراسة، والإسراع في إصدار المعايير المحاسبية المنظمة لأهم المزاوالات المحاسبية كمعالجة ضرائب الدخل والزكاة الشرعية.

### **3. دراسة محمد فداء الدين بهجت، وعبدالله يمانى، 1990م(الأثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح العام على مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة السعودية)<sup>(2)</sup>**

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات المساهمة العامة السعودية ومن ثم عدم كفاية المعلومات الواردة في التقارير المالية لهذه الشركات، بالإضافة لمعرفة أثر إعتداد معيار العرض

<sup>(1)</sup> محمد شريف توفيق ، قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة وفي

معيار العرض والإفصاح العام بالمملكة العربية السعودية ( الرياض : معهد الادارة العامة ، مجلة الادارة العامة ، العدد 61 ، 1989 )

<sup>(2)</sup> محمد فداء الدين بهجت ، وعبدالله يمانى، الأثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح العام على مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة السعودية ( الرياض: جامعة الملك سعود، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد الثاني ، العلوم الإدارية (1) ، 1990 )

والإفصاح وإعتبره مرجعاً أساسياً للمحاسبين ، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة الإضافة المتوقعة إلى مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة السعودية في حال إلزامها بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لإختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ، أن تطبيق معيار العرض والإفصاح هو خطوة أولى وليست نهائية لتطوير مهنة المحاسبة يجب أن تعقبه خطوات أخرى مستمرة ، وهناك بعض نصوص المعيار إلترمت جميع الشركات بها ، وبعض النصوص لم تلتزم بها، وهذا يعني أن تطبيق المعيار في تاريخه توجد له إضافات متوقعة في درجة العرض ومستواه على محتوى المعلومات التي تشتمل عليها القوائم المالية ، وهناك بعض النصوص سوف لا يكون لتطبيق المعيار أثر عليها بسبب الإلتزام المسبق بها ، و بعض نصوص للمعيار لا يمكن تطبيقها على جميع أنواع الشركات نظراً لأن هذه النصوص تتطلب توافر شروط أو ظروف معينة ، وهذا الأمر يجعل من الصعوبة الحكم على الإلتزام بالمعيار من مجرد فحص القوائم المالية . أوصت الدراسة بأن هناك بعض العناصر التي يجب أن تحتوي عليها القوائم المالية نظراً لأهميتها والتي أهملها المعيار مثل الديون المعدومة ، ومخصص الديون المشكوك فيها ، والمخزون التالف ، ومخصص هبوط أسعار البضاعة ، ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة ، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة .

#### 4. دراسة محمد مطر ، 1991م ( تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية )<sup>(1)</sup>

هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى تمسك الشركات المساهمة العامة الأردنية بشروط وقواعد الإفصاح عن المعلومات التي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية حتى نهاية عام 1990 م ، وتمثلت مشكلة الدراسة في مقارنة معايير الإفصاح الدولية بتاريخه مع طرق الإفصاح المتبعة من قبل الشركات المساهمة الأردنية ، وإستخدمت الدراسة المنهج الإستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي ، وكانت نتائج الدراسة، أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلبى بشكل عام في قوائمها المالية المنشورة في العام 1990 م متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية، وإن التفاوت في مستوى الإفصاح بين القوائم المالية نفسها وبين عناصر كل قائمة من هذه القوائم ينحصر في مجال ضيق، وأن المعلومات التي تعرضها القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية تترتب حسب مستوى الإفصاح الموفر فيها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية على النحو الآتي، المركز الأول قائمة التغير في المركز المالي ، المركز الثاني قائمة المركز المالي، المركز الثالث قائمة الأرباح والخسائر، المركز الرابع الملاحظات والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، وأوصت الدراسة بأن يعمم الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية سواء في إعداد البيانات المالية ، أو في تدقيقها ليشمل جميع الشركات المساهمة الأردنية، وأن تولي الشركات ومدققوها عناية أكبر لمتطلبات الإفصاح في كل من قائمة الأرباح والخسائر والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية وذلك للوصول بها إلى مستوى الإفصاح الموفر في القوائم المالية الأخرى .

<sup>(1)</sup> محمد مطر ، تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية ( عمان : الجامعة الأردنية ، مجلة دراسات ، المجلد ( 20 ) العدد الثاني ، 1991 )

5. دراسة محمد أحمد الحسيني , 1992م (مدى تطبيق الإفصاح عن العناصر غير العادية - العرضية- بقائمة الدخل طبقاً لمعيار الإفصاح في المملكة العربية السعودية )<sup>(1)</sup>

إهتمت الدراسة بتوضيح أثر الخلط بين العناصر العادية وغير العادية للدخل على صافي الربح التشغيلي وطرق الإفصاح المالي المتعلقة بهذه العناصر، وهدفت الدراسة إلى بيان مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة السعودية بنظام الإفصاح المالي عن قائمة الدخل غير العادية ( العرضية أو الفرعية ) في ظل العرض والإفصاح العام الذي تم إقراره بموجب المعيار الصادر عن وزارة التجارة السعودية، حيث أن الإفصاح عن هذه العناصر ذات الطبيعة الخاصة والمهمة يؤدي إلى توضيح المخاطر المحتملة التي تواجه الشركات والتي لها تأثير على إستثمارات الأفراد والشركات وذلك بغرض بيان سبل زيادة فاعلية معيار العرض والإفصاح العام ، وتمثلت مشكلة الدراسة في وجود خلط بين العناصر العادية والعناصر غير العادية للدخل ، وهذا الخلط يؤثر على صافي الربح التشغيلي ، بالإضافة إلى ضرورة تبويب عناصر الربح والخسارة طبقاً لأنواع العمليات لزيادة كفاءة التنبؤات وذلك لإختلاف سلوك كل نوع من أنواع العمليات أو الأنشطة ، ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة أنه لم تلتزم الشركات المساهمة بنظام الإفصاح المالي عن العناصر غير العادية والذي أوجبه معيار العرض والإفصاح السعودي ، وأن هناك إختلاف بين الشركات المساهمة في تبويب العناصر غير العادية بقائمة الدخل بالإضافة إلى وجود تأثير لنوع النشاط على تبويب العناصر غير العادية بقائمة الدخل، وأوصت الدراسة بضرورة إلزام كل شركة من الشركات المساهمة بأن ترفق بيانات ومعلومات تفصيلية مكملة للتقارير المالية عن البنود غير العادية أو العرضية ، وأن تكون هناك تقارير خاصة تقوم كل شركة بتقديمها إلى وزارة التجارة لهذا الغرض ، وضرورة إلزام المحاسبين ومدققي الحسابات بالمملكة السعودية إلى تقديم صورة من هذه التقارير التفصيلية بعد اعتمادها وتحت مسؤوليتهم إلى الجهات ذات العلاقة وخاصة الحكومية منها للاستفادة منها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية .

6. دراسة أحمد محمد صلاح, 1995م (تطوير معايير الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للمشروعات ذات النشاط الدولي العاملة في مصر - دراسة نظرية تطبيقية )<sup>(2)</sup>

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى كفاية الممارسات الحالية للإفصاح في مصر لتحديد مسؤوليات الوفاء بإحتياجات المستخدمين للمعلومات في ظل التحديات المعاصرة الناجمة عن تعدد المصادر البديلة للمعلومات ، وتمثلت مشكلة الدراسة في تحديد طرق الإفصاح المتبعة من قبل المشروعات ذات النشاط الدولي ومقارنتها مع إحتياجات مستخدميها، وتضمنت الدراسة مرحلتين مرحلة إستطلاعية تم فيها إستعراض وتحليل التقارير المحاسبية المنشورة لعينة من الشركات المساهمة ذات النشاط الدولي العاملة في مصر، ومرحلة إستقصائية تم فيها عمل مسح ميداني للتعرف على آراء وإتجاهات كل من القائمين على مهنة

<sup>(1)</sup> محمد أحمد الحسيني , مدى تطبيق الإفصاح عن العناصر غير العادية - العرضية - بقائمة الدخل طبقاً لمعيار الإفصاح في المملكة العربية السعودية ( الرياض : جامعة الملك سعود

, مجلة الإدارة العامة , العدد 75 , 1992)

<sup>(2)</sup> أحمد محمد صلاح , تطوير معايير الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للمشروعات ذات النشاط الدولي العاملة في مصر - دراسة نظرية تطبيقية

( الزقازيق : جامعة الزقازيق , رسالة دكتوراه غير منشورة , 1995 )

المحاسبة في مصر ، ومعدّي التقارير المحاسبية في الشركات المصرية ، وفئات مستخدمي التقارير المحاسبية ، وإستخدامت الدراسة المنهج الإستقرائي والإستنباطي والوصفي التحليلي، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التقارير المحاسبية إحتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية ، وأن قانون الشركات المصري رقم (159) لسنة 1981م يعد أهم مصدر قانوني ذا صلة بممارسات المحاسبة والإفصاح للشركات المساهمة المصرية ، وهناك تدني في مستويات الإفصاح بشكل كبير نتيجة للإلتزام فقط بالحدود الدنيا الواردة في قانون الشركات لإعتبارات الوفاء بالمسؤولية القانونية ، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير الإفصاح المحاسبي في مصر من خلال إصدار معايير ملزمة تأخذ في إعتبارها الإتجاه نحو التوسع في الإفصاح شكلاً وموضوعاً بإحتياجات المستخدمين ، ولتحقيق ذلك قدمت الدراسة مقترح عمل برنامج يتأسس على نوعين من الدعايم أولها دعايم أساسية تمثل الهياكل التي يقوم عليها بناء المعايير بما يضمن فاعليتها ونجاحها في تحقيق الأهداف المرجوة ، ودعايم أخرى مساعدة تمثل عناصر ضرورية لتوفير المناخ اللازم لضمان النجاح في تطبيق البرنامج المقترح.

## 7. دراسة حسين أحمد علي عبد العال، 1995م (معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية - أداة لترشيد القرارات المالية) <sup>(1)</sup>

اهتمت الدراسة بضرورة إيجاد فهم مشترك للقوائم المالية بين مستخدميها من جهة ومعدّيها من جهة أخرى، وهدفت الدراسة إلى تقويم دور القوائم المالية كأحد مصادر المعلومات للمستفيدين ومدى ملاءمتها لإحتياجاتهم وإعتمادهم عليها عند إتخاذ القرارات المالية، وتقويم دور معايير المحاسبة الدولية كأداة للتوافق المحاسبي وعرض وتحليل لمعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح ومدى مساهمتها في زيادة فاعلية المحاسبة كوسيلة إخبارية تساعد على توفير المعلومات ، وتركزت مشكلة الدراسة في عجز المحاسبة في إطارها القومي المتمثل في مبادئ محاسبية متعارف عليها في زمان ومكان محددين عن تلبية إحتياجات المستثمرين والمقرضين على نطاق دولي ، وذلك نتيجة غياب الفهم المشترك للقوائم المالية بين كل من معدّيها ومستخدميها الأجانب ، ولذلك لابد من إيجاد طريقة متفق عليها لتسوية الإختلافات ما بين مبادئ وإجراءات ومفاهيم إعداد القوائم المالية. وقد إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الإستقرائي والوصفي التحليلي، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن إتخاذ القرارات المالية يمثل الإستخدام الأساسي الذي تشترك فيه كافة فئات مستخدمي القوائم المالية، وترتبط هذه القرارات ارتباطاً وثيقاً بقيمة وتوقيت درجة عدم التأكد بالنسبة للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً، وأن المعايير المحاسبية تمثل الإرشادات التطبيقية التي تتحدد على ضوءها طرق قياس تأثير العمليات والأحداث الإقتصادية على نتائج عمليات الوحدة الإقتصادية ومركزها المالي، وأن الإفصاح المحاسبي المقنن يعبر عن المتطلبات القانونية للإفصاح. أوصت الدراسة بعدة توصيات منها أن المعلومات التي تعرض بالقوائم المالية يجب أن تتصف بخصائص أساسية وهي الملاءمة والثقة والثبات وإمكانية المقارنة، وأن الإفصاح يجب أن

<sup>(1)</sup> حسين أحمد علي عبد العال، معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية - أداة لترشيد القرارات المالية (القاهرة : جامعة عين شمس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1995)

يكون شاملاً وعادلاً، وأن على الجهات الدولية والإقليمية القيام بدور رئيسي في حث الهيئات الوطنية المعنية بوضع المعايير التي تساعد على تحقيق الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

## 8. دراسة نعيم فهم حنا، 1997م ( دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الاستثمارية المالية في البنوك التجارية ) (1)

هدفت الدراسة إلى تحديد الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية وطريقة الإفصاح عنها في ترشيد السياسات الإستثمارية ، وفي تقويم محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية ومعرفة المدى الذي تعتمد عليه البنوك على المعلومات المحاسبية في بناء محافظها المالية ، وتمثلت مشكلة الدراسة في تفعيل القرارات الإستثمارية من خلال زيادة فعالية ودور المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية. واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الملائمة لإحتياجات المستثمرين في الوقت المناسب سوف يفيد هؤلاء المستثمرين في تكوين محافظ الأوراق المالية التي تعكس ميولهم تجاه العائد والمخاطرة ، وأوصت الدراسة على ضرورة سعي البنوك إلى زيادة وتنشيط محافظ الأوراق المالية لديها ، وهو ما سوف يؤدي بالتبعية إلى تنشيط سوق الأوراق المالية من ناحية ، وإلى تحقيق هذه البنوك لمعدلات عائد معقولة من ناحية أخرى بالإضافة إلى ضرورة أن تأخذ البنوك دورها في تنشيط سوق رأس المال من خلال تكوين صناديق الاستثمار والقيام بوظيفة صانع السوق من حيث ضمان وتغطية الإكتتاب والترويج للأوراق المالية الجديدة والتوسع في منح القروض بضمان الأوراق المالية ، مما يساهم في تشجيع صغار المدخرين على الإستثمار في الأوراق المالية وغير ذلك مما يسهم في تنشيط سوق الأوراق المالية .

## 9. دراسة ممدوح هاشم مراد، 1997م (دراسة اختبارية لأثر اختلاف الحجم وطبيعة النشاط على

### متطلبات الاتجاهات المعاصرة للتوسع في الإفصاح ) (2)

تطرقت الدراسة إلى معرفة أثر حجم الشركة وطبيعة نشاطها على متطلبات الإتجاهات المعاصرة للتوسع في الإفصاح ، وعرضت الدراسة بمرحلتين ، المرحلة الأولى تم فيها عرض عدد كبير نسبياً من المعلومات التي تمثل متطلبات التوسع في الإفصاح على المستخدمين ، بالإضافة إلى تقسيم المعلومات إلى معلومات يلزم الإفصاح عنها حالياً ، ومعلومات يجوز تأجيل الإفصاح عنها لفترة قادمة، ومعلومات تترك للإدارة كي تفصح عنها اختياريًا ، أما المرحلة الثانية فهدفت إلى إختبار أثر اختلاف أحجام الشركات وطبيعة النشاط على متطلبات الحد الأدنى للتوسع في الإفصاح. إستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى إختلاف الأهمية النسبية للمعلومات الملائمة من وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية ، وأن هؤلاء المستخدمين يؤيدون الأخذ بمنهج التوسع في الإفصاح ولكن بشكل تدريجي ، وأن إختلاف الحجم ليس له تأثير على متطلبات التوسع في الإفصاح ، وبالنسبة لطبيعة نشاط الشركة ودرجة

(1) نعيم فهم حنا ، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الاستثمارية وتقييم محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية (القاهرة: جامعة الأزهر ، المجلة العلمية لكلية التجارة ، العدد السابع عشر، 1997 )

(2) ممدوح هاشم مراد ، دراسة اختبارية لأثر اختلاف الحجم وطبيعة النشاط على متطلبات الاتجاهات المعاصرة للتوسع في الإفصاح ( جامعة الزقازيق ، مجلة البحوث التجارية ، المجلد التاسع عشر ، العدد الأول ، 1997 )

المخاطرة فتبين أنها عوامل مؤثرة ويجب أن تؤخذ في الحسبان عند التوجه نحو التوسع في الإفصاح ، وأوصت الدراسة إلى ضرورة اعتماد القوائم المالية التي تفي بمتطلبات العرض والإفصاح العام في كل شركات القطاع الخاص التي يتم تداول أسهمها في السوق المالي وكذلك شركات القطاع العام وقطاع الأعمال والبنوك ، وعلى الجهة المسؤولة عن إصدار معايير الإفصاح ومتابعة تنفيذها ضرورة دراسة وتحليل الطبيعة الخاصة بكل قطاع من القطاعات الرئيسية في ضوء المعايير التي يلزم الإفصاح عنها كحد أدنى ، هذا بالإضافة إلى الإهتمام بنشر معلومات عن درجة المخاطرة في كل نشاط على حده وإتاحتها للمستخدمين ، وإنشاء جهة إعلامية متخصصة لنشر هذه المعلومات وذلك باستخدام النماذج الإحصائية الملائمة كمقاييس التشتت والاختلاف لمتغيرات معينة بالإضافة لإمكانية استخدام نموذج بيتا المحاسبي .

## 10. دراسة مؤيد الفضل ، 1997م (أهمية الإفصاح عن معلومات الإنتاجية في التقارير المالية

### الخارجية - دراسة اختباريه في العراق )<sup>(1)</sup>

هدفت الدراسة إلى بحث أهمية الإفصاح المحاسبي عن مقاييس الإنتاجية ، وذلك في محاولة لإقتراح شمول التقارير المالية للشركات العراقية مؤشرات الإنتاجية ذات الأهمية في تطوير وتحسين الكفاءة المادية والمالية للتشغيل . وركزت مشكلة الدراسة على مدى شمول التقارير المالية الخارجية لمؤشرات الإنتاجية والكيفية التي يتم بها الإفصاح عن معلومات الإنتاجية في التقارير المالية ، وتوصلت الدراسة إلى إستنتاجات عديدة منها ، أن الإفصاح عن مؤشرات الإنتاجية الجزئية من فترة إلى أخرى يساعد في معرفة تطورات الإنتاجية بالزيادة أو النقص ، وكذلك يساعد الإفصاح عن معلومات الإنتاجية مستخدمي التقارير المالية من محللين ماليين ومستثمرين ... الخ ، في معرفة مدى تأثير نسبة حقوق الملكية في هيكل الملكية على مقاييس إنتاجيتها الجزئية ، وبالتالي تقويم مدى قدرة حملة الأسهم في التأثير على سياسات وقرارات الإدارة بالشكل الذي يعظم ثروة الشركة وأن الإفصاح عن معلومات الإنتاجية يمكن أن يفيد مستخدمي التقارير المالية في تقويم مدى مساهمة وتأثير إنتاجية كل عامل من عوامل الإنتاج في ربحية الشركة ، هذا بالإضافة إلى أن الإفصاح عن معلومات الإنتاجية يوفر مؤشرات عن طبيعة العلاقة بين نظم الحوافز في الشركة ومقاييس الإنتاجية .

## 11. دراسة عبدالله أحمد طه حسين، 1998م (أثر الإفصاح المحاسبي

### في إتخاذ قرار الإستثمار في الأوراق المالية- دراسة

### تطبيقية على سوق الخرطوم للأوراق المالية )<sup>(2)</sup>

تنبع أهمية هذه الدراسة لمساعدة المجتمع في إيجاد منهج تنظيمي متكامل لبناء وإصدار معايير محاسبية تلائم البيئة المحلية وكذلك تطوير القوائم المالية بإعتبارها مصدر رئيسي للمعلومات المحاسبية الملائمة ومدى علاقة المعلومات المالية بأسعار الأوراق المالية وحجم التداول في السوق المالي، وهدفت الدراسة إلى بيان مفهوم الإفصاح في الفكر المحاسبي والعوامل المؤثرة في طرق ومتطلبات الإفصاح وتوضيح أهم مصادر المعلومات ونوعيتها اللازمة للمستثمر في

<sup>(1)</sup> مؤيد الفضل، أهمية الإفصاح عن معلومات الإنتاجية في التقارير المالية الخارجية - دراسة اختبارية في العراق (عمان : الجامعة الأردنية ، مجلة دراسات العلوم الادارية ، المجلد 24، العدد الاول ، 1997 )

<sup>(2)</sup> عبدالله أحمد طه حسين، أثر الإفصاح المحاسبي في إتخاذ قرار الإستثمار في الأوراق المالية دراسة تطبيقية على سوق الخرطوم للأوراق المالية، (الخرطوم : جامعة أمدرمان الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة، 1998 )

الأوراق المالية، وتحديد الوسائل الفنية التي تساعد المستثمر لمواجهة مخاطر الإستثمار في الأوراق المالية ، وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجود قوانين ملزمة وحكمة لحدود الإفصاح في القوائم والتقارير المالية السنوية والدورية مما يجعل إنتاج وعرض المعلومات المحاسبية في التقارير المالية غير ملائم وغير كافي لإحتياجات المستخدمين في سوق المال، وإستخدمت الدراسة المنهج الإستنباطي للحصول على المعلومات المرتبطة بالدراسة وكذلك المنهج الإستقرائي في إختيار فروض الدراسة والمنهج الوصفي (أسلوب دراسة الحالة)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، تبين درجة الإفصاح في القوائم والتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم بسبب عدم الإلتزام بتطبيق المعيار المحاسبي السوداني رقم (1) ، وأن التوسع في الإفصاح يؤدي إلى إنتاج معلومات مالية ملائمة تساعد المستثمرين في الأوراق المالية من إتخاذ القرار السليم. أوصت الدراسة بضرورة القيام بدراسة ميدانية لتقييم مدى توافر المتطلبات الواقعية للمستفيدين الرئيسيين بشأن متطلبات العرض والإفصاح العام في إشتراطات المعيار المحاسبي السوداني رقم (1)، مع ضرورة تعديل هذا المعيار حتى يتضمن شرح الأهداف والمفاهيم المحاسبية للبيئة السودانية بصورة واضحة، والعمل على تطوير القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة السودانية وإلزامها بنشر نماذج محاسبية ملحقه بجانب نموذج التكلفة التاريخية وذلك لمقابلة الإحتياجات المتنوعة لمستخدمي القوائم المالية.

## 12. دراسة عبد الجابر السيد طه، 1999م ( الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط الأسواق المالية العربية )<sup>(1)</sup>

تركزت مشكلة الدراسة في متطلبات إحاطة السوق والمستثمرين بالمعلومات اللازمة التي تؤثر على قيمة وأسعار الأوراق المالية والعوامل المحددة لها في الأسواق العالمية بصفة عامة والأسواق العربية بصفة خاصة، وهدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة الإفصاح وأهميته ومحدداته بالنسبة للمستثمرين والأسواق المالية في الدول العربية ، وتحديد طبيعة وأهداف القوائم المالية والمعلومات التي تتضمنها وتكون مفيدة للمستثمرين والأسواق المالية في الدول العربية، بالإضافة إلى تحديد الإطار التشريعي الذي يحكم الإفصاح المحاسبي في الدول العربية ودوره في مواجهة الأدوات المالية المعاصرة والمستحدثة بهدف تحقيق أهداف المستثمرين وتنشيط الأسواق المالية. إستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي، وتوصلت إلى عدة نتائج منها أن المعلومات المفصحة عنها في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المدرجة داخل الأسواق المالية أقل مما هو مطلوب من قبل المستثمرين لإتخاذ القرار الإستثماري ، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تبني مبادئ محاسبية موحدة في الدول العربية تحكم إعداد القوائم المالية الأساسية والإضافية، وأن يتم الإفصاح بالطريقة التي تعود على المستثمرين بالمنفعة ، وتزويد الأسواق المالية بالمعلومات اللازمة والدقيقة في الوقت المناسب ، والعمل على وضع متطلبات إلزامية من قبل الوزارات والمصالح والهيئات المختصة يتم من خلالها تحديد نوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، وضرورة نشر الوعي الإستثماري بين المستثمرين بالأدوات المالية المعاصرة والمعلومات المحاسبية وأهميتها في تحديد الأسعار الحقيقية للأوراق المالية ، وإنشاء بحوث متخصصة في التحليل المالي والمحاسبي .

<sup>(1)</sup> عبد الجابر السيد طه ، الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط الأسواق المالية العربية ( القاهرة : جامعة الأزهر ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، العدد التاسع ، 1999 )

13. **دراسة وحيد محمود رمو، 1999م (أهمية المعلومات المحاسبية ومقومات تطوير المحاسبة لخدمة التنمية الاقتصادية - إشارة خاصة للعراق) (1)**

هدفت الدراسة إلى إظهار أهمية المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية على خطط التنمية طويلة الأمد ، وتمثلت مشكلة الدراسة في إمكانية وضع وتطوير المعايير المحاسبية و تطوير النظم المحاسبية القائمة وتدعيمها، ووضع أنماط مستحدثة لقياس كفاءة الأداء ، واستخدام الأساليب الكمية في التحليل والاهتمام بالعنصر البشري والنواحي السلوكية، بالإضافة إلى التكامل بين البحث العلمي والتعليم المحاسبي. إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت الدراسة توصيات عديدة تتعلق بمهنة المحاسبة والإفصاح عن المعلومات في العراق ، وقد قسمت الدراسة التوصيات حسب الجهات الموجهة لها، وهي المؤسسات الأكاديمية ، ووزارة المالية والهيئات العامة للضرائب ، وديوان الرقابة المالية ، ومجلس المعايير المحاسبية العراقي ، ورقابة المحاسبين والمدققين ، وقد اشتمل الإطار العام لهذه التوصيات على إمكانية تطوير الكفاءة المهنية والأكاديمية ، ووجود تشريع ينص على آلية الإقرار المالي والتطوير المهني للمحاسبين، ووضع آلية ملزمة للشركات لتطوير الإفصاح المالي بما يساهم في عملية التنمية .

14. **دراسة رزق عادل أحمد، 2002م (تقييم الاستثمارات المالية للبنوك وشركات تداول الأوراق ضوء المعايير المحاسبية - دراسة تطبيقية) (2)**

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد الأدوات المالية المشتقة ومخاطرها وطرق الإفصاح عنها في ضوء معايير المحاسبة الدولية ، وهدفت الدراسة إلى بيان وتحديد متطلبات العرض والإفصاح للإستثمارات المالية في القوائم المالية بطريقة ملائمة تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي تنعكس على اتخاذ القرار في ضوء المعايير المحاسبية المصرية . إستخدمت الدراسة المنهج الإستنباطي والاستقرائي والوصفي التحليلي ، وقد كانت النتيجة الرئيسية لهذه الدراسة هو أن معيار المحاسبة الدولي رقم (32) قد تناول الإفصاح والعرض عن الأدوات المالية في حين أن معايير المحاسبة المصرية وكذلك البنك المركزي المصري لم يتطرق إلى تلك الأدوات ، بمعنى أن هناك قصور في متطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير الإفصاح المصرية ، وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات منها ضرورة قيام لجنة معايير المحاسبة المصرية بإصدار معيار محاسبي شامل للإستثمارات شأن معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الخاص بموضوع الاعتراف والقياس للأدوات المالية ، وضرورة التوسع في الإفصاح والعرض عن الإستثمارات المالية في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة.

15. **دراسة خالد الخطيب، 2002م ( الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ) (3)**

(1) وحيد محمود رمو ، أهمية المعلومات المحاسبية ومقومات تطوير المحاسبة لخدمة التنمية الاقتصادية - إشارة خاصة للعراق ( عمان : الجامعة الاردنية ، مجلة دراسات ، المجلد 26 العدد الثاني ، 1999 )  
(2) رزق عادل أحمد ، تقييم الاستثمارات المالية للبنوك وشركات تداول الأوراق المالية والإفصاح عنها في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة تطبيقية ( القاهرة : جامعة عين شمس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2002 )  
(3) خالد الخطيب ، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ( دمشق : مجلة

هدفت الدراسة إلى جمع البيانات والمعلومات الضرورية المتعلقة بتوضيح أساس عرض البيانات المالية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة في الأردن المتعلقة بمبدأ الإفصاح لملافاة متطلبات مستخدمي القوائم المالية لضمان إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالمنشأة للفترات السابقة والبيانات المالية للمنشآت الأخرى المشابهة أو طرق الإفصاح المتعارف عليها , وبما يتطلبه هذا المبدأ من إيضاحات مرفقة بالقوائم المالية والتي تؤدي إلى وسيلة هامة من وسائل اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية عندما تكون القوائم المالية مفصلاً عنها بشكل سليم بالقوائم المالية , وقد تجسدت المشكلة الرئيسية للدراسة في وجود قصور في نوعية وحجم وملائمة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة في الأردن وعدم ملائمتها لاتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل مستخدمي هذه القوائم وخصوصاً في العمليات ذات الطابع الخاص مثل عقود التأجير الرأسمالية والشركات المتعددة الجنسيات واندماج المشروعات , وإستخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي والوصفي التحليلي , وتناولت الدراسة الميدانية حالة لواحدة من الشركات المختارة , وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها, أن الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات وبيان الأرباح والخسائر والمركز المالي كان منسجماً مع متطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1), وقد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات منها , ضرورة تطوير القوانين والتشريعات الأردنية والإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية من أجل تشجيع الإستثمار وإستقطاب رؤوس الأموال من الشركات العالمية الكبرى , وضرورة نشر التقارير المالية السنوية كاملة مرفقاً بها جميع الإيضاحات دون حذف أي منها لأنها تعد جزءاً لا يتجزأ من التقارير المالية وكذلك لإحتوائها على جميع بنود المعلومات التي تحتاجها الجهات المستفيدة المختلفة , مع ضرورة عقد دورات للمدققين والمحاسبين وتدريبهم على معايير المحاسبة الدولية والمعالجات المحاسبية كل في اختصاصه لكي يكونوا مؤهلين لتدقيق حسابات الشركات المساهمة أو تنظيم هذه الحسابات

## 16. دراسة سليمان خالد المعايطه , 2002 م ( دور البيانات المالية والمعلومات المحاسبية في

### التخطيط واتخاذ القرارات )<sup>(1)</sup>

تناولت الدراسة , دراسة الأدب المحاسبي والنظريات المحاسبية والأنظمة المالية والنظام المحاسبي الحكومي , وما بينهما من إختلافات جوهرية , والبيانات المالية والمعلومات المحاسبية , وهدفت الدراسة إلى تحديد دور البيانات المالية والمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة إدارات الجامعات الحكومية في تحسين إستخدام الموارد المالية المحدودة , ودور البيانات المالية والمعلومات المحاسبية في عملية صنع القرارات المالية, وتمثلت مشكلة الدراسة في تحديد دور البيانات والمعلومات المالية على عملية صنع القرارات واستغلال الموارد المالية, واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي واستخدام الخبرة والتجربة والملاحظة والدراسة الميدانية وجمع البيانات من مصادرها المتنوعة الثانوية الجاهزة والمصادر الأولية والدراسات التطبيقية والميدانية, وتناولت الدراسة الميدانية دراسة تحليلية إحصائية ومالية مقارنة لعدد من الجامعات العامة والخاصة للتوصل إلى معرفة المؤشرات المالية في كل من هذه الجامعات

جامعة دمشق , المجلد الثامن عشر , العدد الثاني , 2002

<sup>(1)</sup> سليمان خالد المعايطه , دور البيانات المالية والمعلومات المحاسبية في التخطيط واتخاذ القرارات ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم

والتكنولوجيا , رسالة دكتوراه غير منشورة , 2002 )

وإمكانية تقويم أوضاعها المالية وكيفية الاستفادة من تلك المؤشرات في خدمة إدارة الجامعات في مختلف وظائف العملية الادارية ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها، تستخدم البيانات المالية والمعلومات المحاسبية من قبل إدارات الجامعات الحكومية الأردنية وبدرجة عالية في مجالات التخطيط وإتخاذ القرارات بإستثناء بعض العقبات التي تعيق عملية إستخدام البيانات المالية والمعلومات المحاسبية بشكل أمثل ، وقد إستفادت إدارة الجامعات أيضاً في تحديد البدائل قبل إتخاذ القرارات بالإعتماد على بيانات محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية ، وأن الجامعات الأردنية لديها توجه نحو إستخدام الحاسب وشبكات توصيل المعلومات في إستخدام المعلومات المحاسبية ، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها، الحاجة إلى تطبيق أنظمة المحاسبة الملائمة والفعالة في الجامعات الحكومية الأردنيه والحاجة إلى إعادة النظر في القوانين والأنظمة المعمول بها حالياً في الجامعات لإعطاء مزيداً من الإستقلالية في إدارة شئونها مع ضرورة إعطاء دور أكبر وفعال للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية عند إتخاذ القرارات، وكذلك ضرورة الاستفادة من البيانات المالية التي تتضمنها التقارير المالية الناتجة عن المحاسبة الإدارية في تحديد البدائل قبل اتخاذ القرارات وتحليل تعادل النفقات والإيرادات ، والاهتمام بتدريب العاملين في المواقع الإدارية على علوم المحاسبة .

## 17. دراسة مصطفى نجم البشاري، 2002م ( مدى ملائمة معايير المحاسبة والمراجعة الدولية لتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية )<sup>(1)</sup>

تناولت الدراسة بيان أثر معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والمحلية على زيادة كفاءة السوق المالي ، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان دور معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والمحلية في تنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية وركزت على أهمية الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة وخاصة المعايير التي تتعلق بأسواق المال، والإفصاح عن المعلومات التي تفيد المستثمرين في عملية صنع القرارات الاستثمارية، تمثلت مشكلة الدراسة في نقص المعلومات المتوفرة بالنسبة للمستثمر في الدول النامية وعدم تفعيل معايير المحاسبة والمراجعة المعمول بها في السودان ، ومحدودية البيانات والمعلومات المحاسبية حيث أن هذه المعلومات لا تتوفر فيها المقومات الملائمة التي توفر إحتياجات المستفيدين في السوق ، وإستخدمت الدراسة المنهج الإستنباطي والاستقرائي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ، أن الإلتزام بمعايير المحاسبة لازال غير كافي لدى الشركات المساهمة المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وضرورة إحتواء القوائم والتقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لتزويد مستخدمي التقارير المالية بالوضع الصحيح للمركز المالي للشركات التي تتداول أسهمها بالسوق المالي ، وأن تتوفر صفة الملائمة والموثوقية والثبات للمعلومات التي تنتج عن تطبيق المعايير المحاسبية، وأوصت الدراسة بضرورة إلتزام الشركات المساهمة المسجلة بالسوق على تقديم قوائم وتقارير مالية تتوفر فيها معلومات تتصف بالملائمة والموثوقية، وإستخدام معايير محاسبة موحدة ، وتطوير معايير المحاسبة والمراجعة السودانية لتواكب المستجدات والتطورات المماثلة ، وضرورة العمل على الاستفادة من الخبرات الدولية والإقليمية وتدريب أصحاب المهنة وربطهم بالمستجدات التي تطرأ في مجال المحاسبة والمراجعة الدولية.

<sup>(1)</sup> مصطفى نجم البشاري ، مدى ملائمة معايير المحاسبة والمراجعة الدولية لتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية ( الخرطوم : جامعة أمدرمان الإسلامية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2002 )

18. **دراسة حسين خشارمة , 2003م (مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، معيار المحاسبة الدولي رقم (30)- دراسة ميدانية) (1)**

هدفت الدراسة إلى تقويم المتطلبات المختلفة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (30) وبيان مدى ملائمته للتطبيق من قبل البنوك والشركات المالية الأردنية التي إندمجت لخدمة أغراض التوسع وتطوير المجتمع، وذلك من وجهة نظر إدارات البنوك بالإضافة إلى إمكانية التوصل إلى اقتراحات حول التطبيق الأفضل لمعيار المحاسبة الدولي رقم (30) على البنوك والشركات المالية المندمجة في الأردن، وتمثلت مشكلة الدراسة في ضرورة كفاية وملائمة وموثوقية وشمولية الإفصاح في القوائم المالية المنشورة من قبل البنوك في الأردن، بحيث تكون قابلة للمقارنة وتساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم المركز المالي والأداء للبنوك. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) مهمة جداً من وجهة نظر الشركات المندمجة في الأردن، وأن مشكلة ومعوقات تطبيق الإفصاح وفقاً للمعيار المذكور تكمن في قلة تدريب الموظفين، وتحديث أسس العمل المحاسبي بما يتلاءم مع تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (30)، بالإضافة إلى تكلفة وصعوبة تطبيق المعيار في ظل عدم وجود أنظمة آلية متكاملة ومتطورة، وقد خلصت الدراسة إلى توصيات منها، ضرورة العمل على دراسة معايير المحاسبة الدولية المختلفة جميعها ليطمئئنها وإعادة صياغتها بما يتفق والقوانين والتشريعات من قبل الجهات الحكومية والأكاديمية والمهنية، وضرورة قيام الباحثين بالمزيد من الدراسات حول تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (30) بتوسيع مجالات البحث ليشمل قطاعات مختلفة، وضرورة الإسراع في إدخال الأنظمة الآلية المتطورة والمتكاملة.

19. **دراسة فائزة محمد أحمد آدم، 2004م (مشاكل الإفصاح في القوائم المالية) (2)**

ركزت مشكلة الدراسة على طريقة وحجم الإفصاح التي تقوم بها الشركات وخصوصاً الشركات القابضة فيما يتعلق بمعلومات تحدث في الشركة أو الشركات التابعة لها وتمثل أهمية مادية تؤثر في مصداقية القوائم المالية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الإفصاح ومشاكله وأهميته في القوائم المالية الموحدة التي تكون نتيجة طبيعية لعمليات الاندماج بين الشركات، وبيان لبعض المشاكل التي تعاني منها القوائم المالية الموحدة وأثر ذلك على مستخدمي تلك القوائم، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والتحليلي والاستنباطي والوصفي التجريبي من أجل إنجاز هذه الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى نوعين من النتائج، أولها النتائج العامة ومنها، أن عدم الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية والضوابط لإعداد القوائم المالية الموحدة ينتج عنه قوائم مالية مضللة، وأن الإفصاح في القوائم المالية الموحدة ذا أهمية قصوى ويساعد في التعرف على الموقف المالي الحقيقي للمجموعة ومن ثم اتخاذ القرارات الإستثمارية المحاسبية، أما

(1) حسين خشارمة، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن "معيار المحاسبة الدولي رقم (30)- دراسة ميدانية" (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، مجلة جامعة النجاح للابحاث (العلوم الانسانية)، المجلد السابع عشر، العدد الأول، 2003)

(2) فائزة محمد أحمد آدم، مشاكل الإفصاح في القوائم المالية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004).

النتائج الخاصة، فمنها الإلتزام بالمعايير والضوابط المحددة لإعداد القوائم الموحدة كان سبباً رئيسياً في الإفصاح التام في قوائم المجموعة، ومن التوصيات التي توصلت إليها الدراسة، ضرورة الإلتزام بالمعايير المحاسبية الدولية والضوابط المحددة لإعداد القوائم المالية الموحدة، و الإفصاح الكافي في قوائم المجموعة قبل التجميع وإجراء التسويات المحاسبية اللازمة ، ثم التأكيد على ضرورة إيضاح ما تحتويه بنود تلك القوائم ، والعمل على إيجاد طريقة مناسبة للمحاسبة عن الإندماج تعالج فيها الإنتقادات التي توجه إلى كل من طريقة الشراء وطريقة توحيد المصالح ، وضرورة وضع لائحة ملزمة تعمل على تنظيم عملية المحاسبة عن الإندماج حتى تستعيد القوائم المالية الموحدة موثوقيتها ومصداقيتها، وأن ومعدي القوائم المالية الموحدة لابد أن تتوافر لديهم الخبرة والكفاءة والتخصص.

## 20. دراسة صالح محمد السيد، 2004م (الإفصاح بين النظرية والتطبيق - دراسة تحليلية على الشركات الصناعية المساهمة الأردنية) <sup>(1)</sup>

هدفت الدراسة إلى التعرف عن مدى تطبيق الشركات الصناعية المساهمة الأردنية في السوق الأول لتعليمات الإفصاح الصادرة عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) والمعدل عام 1997م ، ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية وذلك من أجل تحديد ما إذا تم الإفصاح عن كافة المعلومات المادية والضرورية لجعل البيانات المالية واضحة ومفهومة وتحقيق أغراض وأهداف مستخدميها وتحديد مدى الإلتزام بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1)، وكذلك متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية مع إجراء المقارنة بينها ومن ثم بيان أثر الإلتزام بهذه المتطلبات، وتركزت مشكلة الدراسة في معرفة درجة إختلاف أو تشابه الشركات المساهمة الأردنية في السوق الأول في درجة إلتزامها بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير هيئة الأوراق المالية، ومعرفة فيما إذا كانت هناك علاقة بين سنة تأسيس الشركة ودرجة إلتزام الشركات الصناعية المساهمة في السوق الأول بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ووفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية، وتحديد العلاقة بين العائد على الإستثمار ومجموع حقوق الملكية ومجموع الإلتزامات كل على حدة ، ودرجة إلتزام الشركات الصناعية المساهمة في السوق الأول بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ووفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية، وإستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والإستنباطي والإستقرائي، وقد قسمت الدراسة الإلتزام بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وهيئة الأوراق المالية إلى ثلاثة تقسيمات من أجل المقارنة وهي نسبة الإلتزام العالي والمتوسط والمنخفض ، ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، أن نسبة الإلتزام العالي بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ووفقاً لمتطلبات هيئة الأوراق المالية كانت متساوية إلى حد ما ، وأن نسبة الإلتزام المتوسط بمتطلبات الإفصاح وفقاً لهيئة الأوراق المالية كانت أكبر من نسبة الإلتزام المتوسط وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وإن الإلتزام المنخفض وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية كان أكبر من نسبة الإلتزام المنخفض وفقاً لمتطلبات هيئة الأوراق المالية ، أما بالنسبة لمدى تأثير كل من حجم

<sup>(1)</sup> صالح محمد السيد ، الإفصاح بين النظرية والتطبيق - دراسة تحليلية على الشركات الصناعية المساهمة الأردنية (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2004م).

الشركة وسنة التأسيس والعائد على الإستثمار ، وحقوق المساهمين ومجموع الإلتزامات ومجموع الأصول فإن التحليل الإحصائي لم يظهر أي أثر لها على الإفصاح، وقد أوصت الدراسة بضرورة التشديد على إلتزام الشركات بالإفصاح وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية وهيئة الأوراق المالية ، وإتخاذ العقوبات الملائمة للشركات غير الملتزمة وذلك بتخصيص قسم خاص داخل هيئة الأوراق المالية لمتابعة إلتزام الشركات، وخلق ثقافة لدى الجمهور والأطراف المعنية بالنسبة للإفصاح وما تقوم به الشركات في هذا المجال وذلك بقيام الهيئة بنشر توضيحات تفسيرية دورية لمتطلبات الإفصاح ، وتشجيع قيام الشركات بالإفصاح الإختياري إضافة إلى متطلبات الإفصاح الإلزامي والملمزة والذي بدوره يساعد على تفهم أكبر للعديد من البيانات والمعلومات المالية وغير المالية.

## 21. دراسة محمد حسن عبد الغافر صقر، 2004م (المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد والإستثمار)<sup>(1)</sup> قرارات التمويل

تمثلت مشكلة الدراسة في تجاهل الإدارة للتقارير المالية والتوصيات الموجهة من قبل القسم المحاسبي ، وتم دراسة حالة مؤسسة الميمنة فرع مؤسسة عيسى بن لادن ، وقد كان لذلك التجاهل وجود قرارات مالية غير رشيدة أدت إلى نتائج غير مرضية، ووجود إنحرافات في أداء المؤسسة، وهدفت الدراسة إلى الإستقصاء عن إستخدام المعلومات المحاسبية في مؤسسة الميمنة وذلك بعد تقويم المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية ، وتحديد أهم العوامل المؤثرة على الإدارة عند إتخاذ القرار التمويلي ، وتحددت أهمية الدراسة في تزويد مستخدمي القوائم المالية بجميع المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات التمويلية والإستثمارية. إستخدمت الدراسة كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك شروط يجب توافرها في المعلومات المالية لتكون فاعلة ويمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات التمويلية، وإن قسم المحاسبة يقدم ما أمكن من تقارير دورية لها أثر فاعل لجميع الأقسام الأخرى للتحقق من نتائج النشاطات المالية، وأن النظام المحاسبي يتضمن دفاتر وسجلات إحصائية تشمل بيانات عينية ومالية يجب الأخذ بها جنباً إلى جنب بالإستفادة المثلى منها عند إتخاذ القرارات الإستثمارية ومن التوصيات التي أوصت بها الدراسة ، ضرورة إضافة تقارير مالية تختص بتكاليف المشاريع لتكون مرجع أساسي عند تقويم المشاريع وذلك لتدارك أي أخطاء قد تكلف المؤسسة خسارة يمكن تداركها، وعدم القيام بإتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل والإستثمار قبل الرجوع إلى التقارير المحاسبية التي يتولى قسم المحاسبة بتقديمها بشكل دوري.

## 22. دراسة ، أحمد محمد سليم القصاص ، 2004م (مدخل مقترح لزيادة فاعلية الإفصاح المحاسبي بهدف تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية في ضوء معايير المحاسبة المصرية)<sup>(2)</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأسلوب الذي يمكن من خلاله زيادة فاعلية الإفصاح المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة المصرية، وتحديد الركائز الأساسية

<sup>(1)</sup> محمد حسن عبد الغافر صقر ، المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والإستثمار (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا رسالة ماجستير غير منشورة، 2004).

<sup>(2)</sup> أحمد محمد سليم القصاص ، مدخل مقترح لزيادة فاعلية الإفصاح المحاسبي بهدف تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية في ضوء معايير قناة السويس، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004) المحاسبة المصرية (القاهرة: جامعة

التي يمكن الإستناد إليها في هذا الصدد بما يؤدي إلى تقليل الفجوة بين معدي القوائم والتقارير المالية ومستخدمي هذه القوائم ، وقد تم تحديد مشكلة الدراسة في ضعف فاعلية المعلومات المفصح عنها ، ومن ثم قلة منفعتها في ضوء معايير المحاسبة المصرية ، وتحدد أهمية الدراسة في أنها تمكن من التعرف على الأبعاد المختلفة التي تؤدي إلى زيادة فاعلية الإفصاح في ظل المتغيرات الراهنة ، والوقوف على آراء مستخدمي القوائم والتقارير المالية فيما يتعلق بدرجة وفاء الإفصاح الحالي بإحتياجات ومتطلبات متخذي القرارات ومدى حاجتهم للتوسع في الإفصاح ، وقد إستخدمت هذه الدراسة المنهج الإستقرائي فيما يتعلق بدراسة وتحليل وإستقراء الكتابات المحاسبية ذات العلاقة ، والمنهج الإستنباطي من خلال إستخدام مزيج من الإستبيان والمقابلات الشخصية لإختيار صحة فروض الدراسة ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج منها ، أن هناك أبعاد أخرى للإفصاح إلى جانب البعد الإقتصادي ولاتقل أهمية عنه ، وهي الأبعاد القانونية والأخلاقية والسلوكية والإجتماعية ، ويعتبر إرتباط الإفصاح المحاسبي بنصوص القوانين والتشريعات وتدخل الحكومة من أهم العوامل التي تؤثر على زيادة فاعلية الإفصاح المحاسبي ، هذا بالإضافة لعدم فاعلية معايير الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة المصرية بوضعها الحالي ، وكذلك عدم كفاية التقارير المالية المنشورة ، وتتوقف منفعة المعلومات المحاسبية على مدى تليتها لإحتياجات مستخدميها ، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات منها ، إءادة النظر فيما أصدرته لجنة معايير المحاسبة المصرية من معايير لأخذ كل من الظروف والمشاكل التي تواجه المهنة في مصر وإحتياجات جميع مستخدمي القوائم المالية ، وكذلك الإستمرار في إصدار المعايير المحاسبية وتنفيذها من خلال إستخدام المدخل القانوني للإلزام إدارة الشركات على تطبيقها ، وضرورة توفير معلومات متعلقة بمدى وفاء المشروع بمسؤولياته الإجتماعية في البيئة التي يعمل بها وضرورة الإهتمام بزيادة قابلية المعلومات المفصح عليها للفهم والإستيعاب والمواءمة بين حاجات المستخدمين والمجتمع والمنظمة عند إعداد ونقل المعلومات المحاسبية .

## 23. دراسة مأمون مدني مهدي سبيل ، 2004 م (دور التقارير المنشورة في جذب الإستثمارات الأجنبية لأسواق المال بالدول النامية) <sup>(1)</sup>

تتبع أهمية هذه الدراسة في أنها تبحث في أحد عوامل جذب الإستثمارات الخارجية للسودان ، حيث أن السودان بحاجة إلى إستثمارات خارجية على نطاق واسع في مختلف القطاعات ، وهدفت الدراسة إلى بيان أثر التقارير المالية المنشورة في جذب الإستثمارات الخارجية لأسواق رأس المال في الدول النامية وبصفة خاصة لسوق الخرطوم للأوراق المالية ، وإهتمت الدراسة بالنظر إلى مدى فاعلية وكفاءة القوائم والتقارير المالية المنشورة في التأثير على قرارات المستثمر الأجنبي بأسواق رأس المال بالدول النامية بالتطبيق على سوق الخرطوم للأوراق المالية ، وتمثلت مشكلة الدراسة في بيان أثر فاعلية التقارير المالية المنشورة على قرارات المستثمرين الأجانب في سوق الأوراق المالية في السودان ، ودرجة إسهام هذه التقارير في جذب الإستثمارات الأجنبية للسوق المالي ، وإستخدمت الدراسة المنهج التاريخي للدراسات السابقة والمنهج

<sup>(1)</sup> مأمون مدني مهدي سبيل ، دور التقارير المنشورة في جذب الإستثمارات الأجنبية لأسواق المال بالدول النامية ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004 )

الإستنباطي في تحديد مشكلة الدراسة ومحاورها والمنهج الإستقرائي للوصول للمعلومات وتقييم الأدلة التي تساعد في فحص الفرضيات والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن التقارير المالية المنشورة هي المصدر الرئيسي للحصول على المعلومات بغرض الإستثمار في أسواق الأوراق المالية وتنعكس المعلومات المحاسبية الواردة إلى السوق على أسعار الأسهم وبقيّة الأوراق المالية بصورة فورية، وأن ونقص درجة الشفافية وعدم التشدد في القوائم والتقارير المالية المنشورة بسوق الخرطوم للأوراق المالية تسبب في تدني مستوى الإفصاح المحاسبي وبخاصة عن المعلومات التي تساعد على التنبؤ بمستقبل أداء الشركات وتوقعات الأرباح وتقدير درجة مخاطر الإستثمار في الأسهم مما انعكس سلباً على كفاءة السوق المالية وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية، وهناك عدة عوامل تؤثر على كفاءة السوق المالي وبالتالي قرارات المستثمرين الأجانب بالسوق، مثل جودة المعلومات المحاسبية، ومستوى الإفصاح المحاسبي، والأوضاع السياسية العامة، والظروف الإقتصادية بالدولة، وقوانين ولوائح السوق المالية، وخلصت الدراسة إلى توصيات منها ضرورة توفير الجهات المسؤولة في الدولة لكافة البيانات والمعلومات المالية والإحصائية وغيرها واللازمة والمطلوبة للمستثمرين الأجانب والمحليين الماليين بأسواق الأوراق المالية، على أن تتضمن معلومات عن الحالة الإقتصادية بالدولة، والظروف السياسية المحلية والإقليمية، ومعلومات عن البيئة القانونية والإجتماعية بالبلاد، وأن يتبنى سوق الخرطوم للأوراق المالية لبرامج توعية إقتصادية وإستثمارية لجمهور المستثمرين لزيادة الوعي والثقافة الإستثمارية مما يساهم في ترشيد القرارات الإستثمارية وتوجيه الموارد بكفاءة نحو الإستخدام الأمثل، وأن تقوم جهات الإختصاص في الدولة بالعمل على حث الشركات المدرجة قيد أسهمها بسوق الخرطوم للأوراق المالية بالإلتزام بالمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات التناسق المحاسبي الدولي، وذلك بإعداد ونشر تقارير مالية تتوافق مع متطلبات المستثمرين الأجانب ومقبولة دولياً.

## 24. دراسة فايز الشلتوني، 2005م (مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية) (1)

تناولت الدراسة توضيح دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية الصادرة عن المصارف، ومن ثم تحديد مدى كفاية مستوى الإفصاح لدى المصارف التجارية، وتمثلت مشكلة الدراسة في تحديد مستلزمات الإفصاح اللازمة في القوائم المالية للمصارف الفلسطينية حتى يجعلها ذات دلالة كافية تمكن مستخدميها من إتخاذ قراراتهم بشكل سليم ودقيق، واستخدمت الدراسة المنهج الإستنباطي والإستقرائي والوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن المصارف الفلسطينية تلتزم بمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية، وأن هذه القوائم تعطي مستخدميها القدرة على تقويم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه المصارف، وأن القوائم المالية الصادرة عن المصارف المحلية بوضعها الحالي تساعد المستثمرين في إتخاذ قراراتهم الإستثمارية، إلا أن المستثمرين بحاجة إلى إيضاحات متممة لها تساعد على فهم أكثر لمحتوياتها، وأوصت الدراسة بأن تقوم المصارف وشركات التدقيق بزيادة المعرفة والاطلاع لموظفيهم على معايير

(1) فايز الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية ( غزة : الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005)

المحاسبة الدولية ، وضرورة تطوير مهارات المحاسبين العاملين في مجال تدقيق ، وإعداد القوائم المالية للمصارف الفلسطينية بشكل متواصل ، وعلى المصارف أن تصدر قوائم مالية نصف سنوية خلال فترة لا تتجاوز الشهر من تاريخ إعدادها لما لذلك اثر على عملية إتخاذ القرارات السليمة لدى المستثمرين .

## 25. دراسة أبوبكر عبد الباقي محمد الطيب، 2005 م(دور الإفصاح المحاسبي في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة) <sup>(1)</sup>

هدفت الدراسة الى بيان ومعرفة مفهوم فجوة التوقعات وأسبابها ومستوياتها ، بالإضافة لمعرفة دور الإفصاح المحاسبي في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة ، وتمثلت مشكلة الدراسة في تحديد دور الإفصاح المحاسبي في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة بين مراقبي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية، وتحديد الأسباب العامة لفجوة التوقعات، بالإضافة إلى تحديد الأسباب الجوهرية لحالات الفشل في المراجعة ، وتحددت أهمية الدراسة في زيادة متطلبات مستخدمي القوائم المالية بالحصول على المعلومات المحاسبية التي تلبي إحتياجاتهم لإتخاذ القرارات الرشيدة ، وأهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة بشفافية تمكن من تلبية إحتياجات مستخدمي هذه القوائم. إستخدمت الدراسة المنهج الإستنباطي لتحديد طبيعة المشكلة والمنهج التاريخي لإستعراض الدراسات السابقة، والمنهج الإستقرائي لإختيار فروض البحث، والمنهج الوصفي لدراسة الحالة، ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة، أن فجوة التوقعات في المراجعة موجودة لكنها لم تجد الإهتمام في السودان، وجهل مستخدمي القوائم المالية بدور المراجع وخاصة المستثمرين منهم، وأوصت الدراسة بضرورة قيام المنظمات المهنية والعلمية للمحاسبة والمراجعة بنشر الوعي والتثقيف المحاسبي بين فئات مستخدمي القوائم المالية وتعريفهم بأهداف عملية المراجعة ودور المراجع وواجباته ومسؤولياته، ومعالجة أسباب فجوة التوقعات بغرض الحد منها أو تضيقها، وتأهيل وتدريب مراقبي الحسابات عن طريق برامج التعليم المستمر.

## 26. دراسة عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفراء، 2005م (أهمية البيانات والتقارير المالية وترشيد قرارات الإستثمار في الطاقات الإنتاجية) <sup>(2)</sup>

تحددت مشكلة هذه الدراسة في إطار التعرف على أهمية دور البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الإستثمار في الطاقات الإنتاجية للمشروعات الإستثمارية السعودية وهدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية ودور البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار ومدى الإعتماد على البيانات والمعلومات المحاسبية المناسبة والملائمة في مراحل إتخاذ القرارات الإستثمارية في الطاقات الإنتاجية للمشروعات الإستثمارية الصناعية السعودية، ووضعت الدراسة أهداف أخرى منها، وضع إطار علمي لمفهوم وطبيعة القرارات الإستثمارية، وتحديد مدى الإعتماد على البيانات

<sup>(1)</sup> أبو بكر أبوبكر عبد الباقي محمد الطيب، دور الإفصاح المحاسبي في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة ( الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005 )

<sup>(2)</sup> عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفراء ، أهمية البيانات والتقارير المالية والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار في الطاقات الإنتاجية (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2005)

والمعلومات المحاسبية الملائمة في مراحل إتخاذ القرارات الإستثمارية للطاقت الإنتاجية في المشروعات الصناعية السعودية، وإستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والاستقرائي والاستنباطي والتحليل الوصفي، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن كل المشروعات الإستثمارية الصناعية السعودية إعتمدت على البيانات والمعلومات المناسبة والملائمة في ظهور الأفكار الإستثمارية، وكذلك في إعداد دراسات الجدوى التسويقية والفنية والمالية للمشروعات الإستثمارية الصناعية السعودية، ومن التوصيات التي خرجت بها الدراسة، ضرورة عقد دورات بصفة دورية لرجال الأعمال والمستثمرين والعاملين بمجال المحاسبة والمالية والمراجعة والباحثين الإقتصاديين وذلك لتوضيح أهمية دور البيانات والمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية في ظهور الأفكار الإستثمارية مع ضرورة نشر القوائم المالية لكل مشروع إستثماري ومراعاة معيار العرض والإفصاح لتوفير أكبر قدر من الإستفادة لأصحاب رؤوس الأموال، وضرورة وجود حلقة وصل بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية للبيانات والمعلومات المحاسبية والطرق العلمية الحديثة في مراحل إتخاذ القرارات الإستثمارية من خلال الإستمرار في عقد الدورات والندوات المفتوحة بصفة دورية.

## 27. دراسة عبد العال إبراهيم على، 2005م (أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) في الإفصاح والعرض للقوائم المالية)<sup>(1)</sup>

تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المتعلق بالإفصاح والعرض على جودة نوعية الإفصاح في القوائم المالية ، وهدفت الدراسة إلى معرفة إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في السودان ومن ثم بيان دور المعيار المحاسبي الدولي الأول العرض والإفصاح في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وبيان أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي في الإفصاح والعرض على القوائم المالية ، وتعرضت هذه الدراسة لمشاكل منها أن ضعف دور المنظمات والجمعيات المهنية بالسودان في إيجاد معايير محاسبية محلية يترك المجال أمام الشركات المحلية والدولية داخل السودان بإستخدام الطرق والممارسات المحاسبية التي تتلاءم مع مصالحها، وأن الإختلاف والتباين في الإفصاح وعرض القوائم المالية بإستخدام طرق مختلفة يؤدي إلى تباين وإختلاف في نوعية وكمية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية مما تصعب مقارنتها، وغياب دور السلطات الحكومية في إصدار التعليمات الملزمة بإستخدام معايير المحاسبة الدولية، وقد إعتمدت الدراسة على المنهج الإستقرائي والمنهج الإستنباطي ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي الإفصاح والعرض يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري وتدفق الأموال من الداخل والخارج إلى المنشآت المحلية، والقوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا لهذا المعيار تكون أكثر مصداقية وشفافية وينتج عنها معلومات محاسبية ملائمة يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات الرشيدة، وأن معايير المحاسبة الدولية تتوافق مع الظروف البيئية للمنشآت والمؤسسات السودانية ، وقد خرجت الدراسة بتوصيات منها، ضرورة تطبيق معيار المحاسبة الدولي الإفصاح والعرض لأنه يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري وتدفق الأموال من الداخل والخارج للمنشآت المحلية، والعمل على توحيد عملية الإفصاح والعرض في القوائم المالية للمنشآت السودانية من خلال تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الإفصاح والعرض ، والإهتمام بتطبيق معايير المحاسبة

(1) عبد العال إبراهيم على ، أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) في الإفصاح والعرض للقوائم المالية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة 2005)

الدولية لأنها تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية مع ضرورة وجود جمعيات مهنية تقوم بتنظيم السياسات المحاسبية في السودان.

## 28. دراسة على أحمد على الحسين ، 2006م (دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات التمويل للمصارف التجارية السودانية) <sup>(1)</sup>

تمثلت مشكلة الدراسة في أن بعض المؤسسات المصرفية في السودان تواجه صعوبة في عملية اتخاذ قرار التمويل، وتواجه مخاطر فعلية عند اتخاذها لهذا القرار، وذلك بسبب أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل العملاء لا تتصف بالجودة وهدفت هذه الدراسة الى تحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها للمساعدة في ترشيد القرارات التمويلية ، وتحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وتكمن أهميه هذه الدراسة في أن التمويل الذي تقدمه المؤسسات المالية والمصرفية يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الإقتصادية وقد تؤدي إلى حدوث أضرار بالإقتصاد إذا لم يحسن استخدامه ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة، ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ، قلة المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها متخذ القرار والمتعلقة بالعمل لدراسة موقفه المالي، وأن اتخاذ القرار في طلب التمويل لا يعتمد على الأرقام أو المعلومات التي تفصح عليها القوائم المالية لنشاطات العميل، وإنما يتطلب الحصول على معلومات أخرى مثل سوق السلعة الإقتصادية، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها، أن المعلومات المحاسبية يجب أن تصبح أكثر ملاءمته وموثوقية حتى يمكن الإعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات، وأن المعلومات المحاسبية لا تكفي أن تكون ملاءمة وأن تكون لها قدرة تنبؤية ، ويستحسن أن يكون لها قدره على تقويم مدى دقة التوقعات السابقة للعمليات التمويلية في نفس المجال وبالتالي تقويم نتائج القرارات .

## 29. دراسة محمد آدم محمد هارون، 2006 م (الإفصاح في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة العامة السودانية - دراسة تحليلية تطبيقية) <sup>(2)</sup>

هدفت الدراسة إلى التعرف على القوائم والتقارير المالية المنشورة لمستخدميها وطرق الوفاء باحتياجاتهم من المعلومات في ظل تنوع البيانات والمعلومات اللازمة لنماذج قراراتهم ، وتناولت الدراسة الإفصاح التام في القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة ، وتمثلت مشكلة الدراسة في مدى وفاء متطلبات الإفصاح التام بالاحتياجات الواقعية لمستخدمي القوائم والتقارير المالية المنشورة في السودان. إهتمت الدراسة بتوضيح طرق الإفصاح التام في القوائم والتقارير المالية المنشورة في الشركات المساهمة العامة السودانية ، كما أن تنوع فئات مستخدمي القوائم والتقارير المالية المنشورة، وتباين حاجاتهم من المعلومات المالية الواردة بها، أدى إلى الإهتمام بالإفصاح التام ومتطلباته، وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة والمنهج الاستنباطي لتحديد طبيعة المشكلة ومحاو البحث، والمنهج الاستقرائي

<sup>(1)</sup> على أحمد على الحسين ، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات التمويل للمصارف التجارية السودانية ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم

والتكنولوجيا ، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006 )  
<sup>(2)</sup> محمد آدم محمد هارون ، الإفصاح في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة العامة السودانية - دراسة تحليلية تطبيقية ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006)

لإختبار مدى صحة القروض والمنهج الوصفي (أسلوب دراسة الحالة) لإجراء الدراسة الميدانية ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن القوائم المالية المنشورة ذات الغرض العام لا تفي بكافة متطلبات وإحتياجات فئات المستخدمين، وأن درجة الإفصاح تختلف من منشأة لأخرى حسب طبيعة عملها وظروفها وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة أن تعد الشركات المساهمة قوائمها المالية وفقاً للنماذج المرفقة لمعايير الإفصاح التام مع ضرورة تطبيق محاسبي للشركات المساهمة والمراجعين القانونيين لمتطلبات معايير الإفصاح التام ، وضرورة إتباع الإفصاح التام والشفافية في إعداد وعرض القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة العامة.

### 30. دراسة يوسف محمود جربوع ، 2007م ( مدى تطبيق القياس والافصاح في المحاسبة عن

#### المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع

غزة )<sup>(1)</sup>

إهتمت هذه الدراسة بإبراز مدى تأييد المدراء الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات لإدخال المحاسبة عن الأداء الاجتماعي لهذه الشركات ضمن حساباتها ، وهدفت الدراسة إلى تحديد أساليب قياس التكلفة والعائد الاجتماعي والتعرف على أسس وأساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية التي تقدمها الشركات بقطاع غزة ، ومن ثم توفير المعلومات عن السياسات والبرامج الاجتماعية لهذه الشركات، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن تحديد قدرة المحاسبة على توفير أدوات قياس يتم الإستناد إليها في قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية التي تساعد في تقديم المعلومات إلى الأطراف المعنية بما يكفل إجراء عملية التقييم الشامل من جانب المجتمع والدولة لمستوى الأداء الاجتماعي الذي يحققه المشروع. وإستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن الإهتمام المتزايد من المجموعات المختلفة لمستخدمي التقارير المالية والجهات الإشرافية الحكومية على اختلافها بأهمية اضطلاع المشروع بالأنشطة الاجتماعية وما تفرضه من أعباء إضافية من ناحية ثانية أدى إلى تغير النظرة التقليدية في الحكم على المشروع وأصبح يوضع أداء المشروع الاجتماعي في الحساب عند تقييمه ، وأن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تساعد في تحديد وقياس صافي المساهمة لمنظمات الأعمال ، والتي تشمل على عناصر التكاليف والمنافع الداخلية بالإضافة إلى عناصر التكاليف والمنافع الخارجية والتي لها تأثير على جميع فئات المجتمع ، وأوصت الدراسة، بأن الأنشطة الاجتماعية تؤثر في نتائج النشاط الاقتصادي ، ومن ثم يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية وإلا أصبحت نتائجها مضللة ، وأن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يجب أن تحظى بالقدر الكافي من الإهتمام من جانب المنظمات المهنية ومن أعضاء الهيئة التدريسية في أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية .

### 31. دراسة إسماعيل محمد أحمد شبو ، 2007م (تقويم أهمية المعلومات المالية لأسواق الأوراق المالية - دراسة ميدانية مقارنة لسوقي الخرطوم وأبو ظبي للأوراق المالية للفترة 2001-2004 )<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> يوسف محمود جربوع ، مدى تطبيق القياس والافصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة (غزة: الجامعة الاسلامية ، مجلة الجامعة الاسلامية ، سلسلة الدراسات الانسانية ، المجلد الخامس عشر ، العدد الاول، 2007)

<sup>(2)</sup> اسماعيل محمد أحمد شبو ، تقويم أهمية المعلومات المالية لأسواق الأوراق المالية - دراسة ميدانية مقارنة لسوقي الخرطوم وأبو ظبي للأوراق المالية للفترة 2001-2004

إهتمت الدراسة بتوفير المعلومات الملائمة والمفيدة عن الشركات المدرجة بالسوق المالي ، والتي تهم كافة مستخدمي القوائم المالية وبيان أهمية الهيكل التمويلي للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار ، وإظهار أهمية المفاضلة في اختيار تركيبة هيكل رأس المال للوصول إلى الهيكل التمويلي الأمثل ، وتناولت مشكلة الدراسة عدة نقاط منها ، إظهار أهمية القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية في تزويد مستخدميها بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية ، وتحديد فاعلية استخدام أساليب تحليل الهيكل التمويلي في تقويم أداء الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية ، وبالتالي توفير المعلومات الملائمة للمتعاملين بسوق الأوراق المالية ، وقصور التقارير المالية الصادرة عن سوق الخرطوم للأوراق المالية عن تلبية احتياجات مستخدميها للمعلومات المالية التي تساعدهم في ترشيد اتخاذ القرارات المالية ، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية القوائم والتقارير المالية المنشورة في توفير المعلومات اللازمة للمتعاملين في الأسواق المالية ، ودورها في التأثير على اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية ، والتعرف أيضاً على التمويل والقواعد الذي تحكمه والظروف المحيطة به ، وإظهار الأسس والمفاهيم التي تساعد في صياغة وتكوين الهيكل التمويلي للشركات المدرجة بالسوق المالي ، وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة والإطلاع على الكتب والمراجع العلمية ، ذات الاختصاص والمرتبطة بموضوع الدراسة ، والمنهج الاستنباطي في تحديد التصور المنطقي لفروض الدراسة والتعرف على أنماط المشاكل المرتبطة بموضوع الدراسة ، والمنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي الوصفي .

أظهرت نتائج الدراسة أن القوائم والتقارير المالية المنشورة تمثل مصدراً أساسياً للحصول على المعلومات المالية الملائمة للمتعاملين بالسوق المالي ، وأن التحليل المالي يعد إحدى الأدوات المهمة التي تساعد في تقويم الأداء للشركات المدرجة بالسوق المالي بما يوفره من معلومات ومؤشرات تصلح لتقويم الوضع المالي الحالي ، والتنبؤ المستقبلي عن أداء الشركات المدرجة بسوق المال ، وأوضحت الدراسة أن الأدوات المالية تختلف تبعاً للأنظمة القانونية والمالية في الدولة وبالتالي يتأثر حجم التداول في أسهم الشركات المدرجة بسوقي الخرطوم وأبو ظبي للأوراق المالية بالبيئة القانونية والإقتصادية المحيطة بهذه الشركات ، وأوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بإصدار قوائم وتقارير مالية ربع سنوية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ، وبضرورة تطوير وتنظيم المعاملات الإلكترونية في كل من سوقي الخرطوم وأبو ظبي للأوراق المالية من الناحية الفنية ، ومن حيث المعلومات والبيانات التي يوفرها ، وكذلك أوصت بضرورة تبني سياسات إصلاحية حكومية في المجالات القانونية والتشريعية حتى تتم مواكبة التطورات المالية العالمية ، وترفع درجة الثقة والشفافية للمتعاملين بالسوق المالي ، مع ضرورة إنشاء جهات متخصصة تتصف بالحيادية التامة في مجال الأبحاث والدراسات والتحليل المالي بهدف توفير المعلومات والشفافية بأوضاع الأوراق المالية المدرجة في السوق المالي ، وذلك حفاظاً على مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بسوق الأوراق المالية خدمة للاقتصاد الوطني .

## ثانياً: الدراسات الأجنبية

### 32. دراسة Surendra S. Singhvi and Harsh B. Desi, 1971 م (التحليل التجريبي)

#### لنوعية الإفصاح داخل التقارير المالية للشركات المساهمة العامة (1)

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى ملاءمة الإفصاح لمستخدمي القوائم المالية ، وبيان أهم العوامل التي تؤثر في درجة الإفصاح في التقارير المالية ، وتمثلت مشكلة الدراسة في بحث العلاقة بين درجة الإفصاح وبعض المؤشرات المالية مثل هامش الربح ، ومعدل العائد ، وحجم الشركة التي قامت بالتدقيق على حسابات الشركة ، وحجم الأصول ، وعدد المساهمين ، والإدراج في السوق المالي ، وجمعت هذه المتغيرات الستة في تحليل متعدد المتغيرات ، واوجدوا معامل التحديد Coefficient of Multiple Determinates ، وقد تم دراسة هذه المتغيرات وربطها مع درجة الإفصاح . إستخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي ، وقد شملت الدراسة (34) عنصراً من العناصر التي يتعين الإفصاح عنها في التقارير المالية ، وتم اختيار هذه العناصر على أساس دراسات أخرى سابقة ، ومقابلات المحللين الماليين وفحص عدد من التقارير المالية ، وتم تطبيق الدراسة على (100) شركة من الشركات المسجلة رسمياً في سوق الأوراق المالية ، وعلى (55) شركة أخرى غير مسجلة .

توصلت إلى نتائج مفادها أن أكبر نسبة من الاختلاف في نوعية الإيضاحات يفسرها كون الشركة مدرجة في السوق المالي . وان هناك علاقة طردية بين مدى الإفصاح في التقارير المالية السنوية المنشورة وكل من ، حجم الأصول ، وعدد المساهمين ، والإدراج في السوق المالي ، وحجم شركة التدقيق التي تتعامل معها الشركة ، ومعدل العائد ، وهامش الربح ، وبذلك تكون الشركات التي تفصح عن معلومات كافية وملائمة تتصف بأن حجم أصولها كبير ، وعدد المساهمين فيها كبير ، ومعدل العائد على حقوق المساهمين فيها مرتفع ، وهامش الربح إلى المبيعات فيها مرتفع أيضاً . وأن نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ليست عاملاً مستقلاً ولكنها تتأثر بعدد من المتغيرات السابق ذكرها ، كما تتأثر بمتطلبات معينة للجهات الرسمية عند إعداد التقارير المالية .

### 33. دراسة Michael L. Moor and Stephen Buzby, 1972 م ( نوعية الإفصاح الصادر عن الشركات المساهمة العامة ) (2)

جاءت هذه الدراسة استكمالاً للدراسة السابقة الذي قام بها Surendra S. Singhvi and Harsh B. Desi ، حيث إفتترضت أن الدراسة المشار إليها لم توضح كيفية تطبيق الأرقام القياسية للإفصاح على الشركات وغياب بند معين من البيانات يعني عدم الإفصاح عنه ، وقد تركزت مشكلة الدراسة في توضيح العلاقة بين نسبة الإفصاح وكل من صفات الشركة التالية ، حجم الأصول ، عدد المساهمين ، معدل العائد على حقوق المساهمين ، هامش الربح ، وباستخدام اختبار مربع كاي على مستويات مختلفة من الأهمية ، وأنها لم تذكر درجة الارتباط لانه قد يوجد ارتباط ضعيف ، لذلك من الأفضل استخدام مقياس مباشر للارتباط مثل كندال تاو Kendall Tau باستخدام Z-Test للصفتين الأخريين وهما الإدراج في السوق المالي ، وحجم شركة التدقيق ، وإختبرت الدراسة إمكانية توفر ارتباط متداخل مهم إحصائياً بين الصفات على إفتراض أن هناك بعض الصفات تكون مرتبطة بالصفات

(1) Surendra S. Singhvi and Harsh B. Desi, An Empirical Analysis Of Quality Of Corporate Financial

.Disclosure , The Accounting Review , January , 1971, PP.129-138

(2) Michael L. Moor and Stephen Buzby, The Quality Of Corporate Financial Disclosure , The Accounting Review, July, 1972, PP581-594

الرئيسية وليس بنسبة الإفصاح , وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباط بين هامش الربح ومعدل العائد مهم إحصائياً وكذلك بين حجم الأصول وعدد المساهمين , وأن أكثر المعلومات أهمية تلك المعلومات المتعلقة بالتنبؤ بالمستقبل , والمعلومات التاريخية عن معدل النمو , وإتجاهات الربحية , مما يدل على أن المستثمرين يعتمدون في قراراتهم على التوقعات المستقبلية , وأن المستثمرين يطلبون المزيد من المعلومات عن الشركة والصناعة التي تنتمي إليها وعن التنبؤات بالظروف الإقتصادية العامة وكفاءة الإدارة , وأن حاجات المستثمرين الأفراد تختلف عن حاجات المحللين الماليين المتخصصين.

### 34. دراسة M. Edgar Barrett, 1976 (الممارسات المتعلقة بمدى الإفصاح ودرجة شمولية التقارير المالية) <sup>(1)</sup>

ركزت أهداف هذه الدراسة على قياس مدى الإفصاح ودرجته داخل التقارير المالية , وتمثلت مشكلة الدراسة في قياس الإفصاح برقم قياسي يشمل سبعة عشر بنداً من المعلومات التي يمكن أن توجد في التقرير المالي السنوي للشركة , وقد حددت الدراسة هذه المعلومات بالإعتماد على الدراسات السابقة عن الإيضاحات في التقارير السنوية , وحددت درجة شمولية حسابات الشركة القابضة للشركات التابعة والطريقة المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة , وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن المستوى العام للإفصاح في التقارير المالية تحسن باستمرار خلال الفترة من 1963 - 1972م , إلا أنه وجد اختلاف كبيراً بين المستوى العام للإفصاح في الشركات الأمريكية والبريطانية من جهة والشركات في البلدان الأخرى , فمستوى الإفصاح في كل من أمريكا وبريطانيا أفضل منه في بقية البلدان في عينة الدراسة , وكانت القوائم المالية للشركات القابضة الأمريكية والبريطانية أكثر شمولاً لحسابات الشركات التابعة ونتائج أعمالها من الشركات في بقية البلدان , ووجدت الدراسة أن الشركات الفرنسية كانت أقلها شمولية لحسابات الشركات التابعة ونتائج أعمالها , وأنه توجد علاقة بين نوعية الإيضاحات في التقارير المالية ومدىها من جهة , ودرجة كفاءة السوق المالي من جهة أخرى , إذ أن السوق الأوروبي للأسهم أقل كفاءة من الأسواق الأمريكية والبريطانية .

### 35. دراسة Naser Abdelkarim , Nafez Abu Baker , 1997 (تقييم نظري ومفاهيمي للإطار الحالي لعملية الإقرار والإفصاح الماليين للشركات المساهمة العامة المحدودة الأردنية) <sup>(2)</sup>

إهتمت هذه الدراسة بتقييم وضع الشركات المساهمة العامة بالنسبة للإفصاح في قوائمها المالية وهدفت الدراسة إجراء تقويم نظري ومفاهيمي للإطار الحالي الذي تستند إليه عملية الإقرار والإفصاح الماليين للشركات المساهمة العامة المحدودة الأردنية على ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها البلد , وذلك من أجل بيان النواقص والعيوب في هذا الإطار , واقتراح مدخل بديل قد يشكل أساساً أكثر ملائمة وكفاية للبيئة الأردنية. تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد درجة التزام الشركات بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية وبيان حجم المسائلة الواسعة للشركات المساهمة العامة التي يمكن أن تتعرض

<sup>(1)</sup> M. Edgar Barrett, Financial Reporting Practices : Disclosure And Comprehensiveness In An International Setting , Journal Of Accounting Research , Spring , 1976, PP.10-25

<sup>(2)</sup> Naser Abdelkarim , Nafez Abu Baker, Corporate Social Responsibility As A comprehensive Approach For Developing Reporting Disclosure Practices In Jordan , Dirasat A refereed Research , Vol. 25, No.2, .Journal , 1999, PP.409-428

لها , أما الجانب الميداني من الدراسة فقد إشتمل على إجراء مسح لإستطلاع آراء وتصورات عينة من الفئات المعنية بمهنة المحاسبة في الأردن حول, مفهوم المسؤولية الاجتماعية والمسائلة للشركات , والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات, وإمكانية إلزام الشركات بالإفصاح عن هذه المعلومات من خلال التشريعات القانونية والمهنية , ومحددات تطبيق هذا النوع من الإفصاح على الشركات الأردنية , وقد أظهرت نتائج المسح الميداني أن الأغلبية الساحقة من عينة الدراسة تؤيد فكرة وجوب قيام الشركات الأردنية بالإقرار والإفصاح الإجتماعي , مع إعتقاد الأفراد الذين شملتهم العينة بضرورة وجود تشريعات قانونية ومهنية تلزم هذه الشركات بالإقرار والإفصاح عن هذا النوع من المعلومات , وأشارت النتائج إلى تقبل فكرة تعميم مسؤولية الشركات لتشمل المجتمع بأسره وليس فقط فئة المستثمرين كما هو الوضع السائد حالياً , وأوصت الدراسة بضرورة تطوير مهنة المحاسبة في الأردن لتأخذ دورها في التزويد بالطرق والإجراءات اللازمة لإعداد القوائم المالية التي تأخذ بعين الاعتبار الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية , وإن معايير المحاسبة الدولية يجب أن تكون ذو فائدة أكبر وملائمة لبيئة العمل في الأردن , هذا بالإضافة لدور قانون الشركات الذي يجب أن ينص صراحة على ضرورة إلزام الشركات على الإفصاح عن المعلومات ذات الطابع الاجتماعي .

### 36. دراسة Neu.H. Warsame and K. Pedwell , 1998 , **الم (إدارة انطباع الجمهور والإفصاح البيئي في التقارير السنوية )** <sup>(1)</sup>

هدفت الدراسة إلى الربط بين النظرية ومستوى التوضيح التجريبي للإفصاح البيئي الوارد في التقارير السنوية للشركات الحكومية الكندية العاملة في إستخراج المعادن والغابات والزيوت والغاز والصناعات الكيماوية خلال الفترة من عام 1982- إلى عام 1991م وحاولت الدراسة بيان اثر وأهمية الإفصاح البيئي , وركزت التحليلات على ثلاثة إهتمامات هي تأثير الضغط الخارجي في الإفصاح البيئي بما في ذلك كمية ونوعية الإستراتيجيات المستعملة في الإفصاح, والخصائص السلوكية للإفصاح البيئي مقابل الإفصاحات الاجتماعية الأخرى , والربط بين الإفصاح البيئي والأداء الفعلي , وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج تبين أن أغلب عينة الدراسة ملتزمة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (5) والذي تم إلغاؤه وحل محله معيار المحاسبة الدولي الأول, ومن ثم فإن القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تلتزم بقواعد الإفصاح , وقد أشارت الدراسة إلى الدور الذي لعبه قانون الأوراق المالية الذي صدر عام 1997م والذي ألزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير المحاسبة الدولية , وأن هذا القانون قد أضاف نقلة متقدمة جداً إلى الإفصاح عن الكثير من الأمور المالية التي يسبق بها هذا القانون معايير المحاسبة الدولية المعتمدة حتى تاريخ إعداد الدراسة .

### 37. دراسة Mishiel Suwaidan and Ritab El-khoury, 1999 , **الم (العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة ودرجة المخاطرة .)** <sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> Neu.H. Warsame and K. Pedwell , **Managing Public Impression Environmental Disclosure In Annual Reports , Accounting Organization And Society** , Vol.23 No.3 , 1998, PP.265-282

<sup>(2)</sup> Mishiel Suwaidan and Ritab El-khoury , **An Empirical Examination Of The Relation Between Increased Disclosure In Jordanian Industrial Corporate Annual Reports And Risk** , Dirasat A refereed Research, Volume 27, No2, 1999, pp. 467-276

تناولت الدراسة فحص العلاقة بين كمية المعلومات الموجودة في التقارير السنوية لأربع وثلاثين شركة صناعية أردنية مدرجة في سوق عمان المالي ودرجة المخاطرة المرتبطة بأسعار أسهمها , وقد تم استخدام ثلاثة مقاييس لدرجة المخاطرة , المخاطرة النظامية , والمخاطرة غير النظامية , والمخاطرة الكلية , وقد تم قياس الإفصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة عن طريق استخدام نموذج للإفصاح يحتوي على واحد وستين بنداً من المعلومات المتوقع أن تفصح عنها الشركات الصناعية في تقاريرها السنوية , وللحصول على نتائج دقيقة تم استخدام بعض المتغيرات عن الإفصاح التي وجد أن لها علاقة مع درجة المخاطرة , ولفحص هذه العلاقة تم استخدام أسلوب الإنحدار المتعدد لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهو درجة المخاطرة , وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الإفصاح في التقارير السنوية للشركات الصناعية الأردنية ودرجة المخاطرة , وأن المستثمرين في سوق عمان المالي قد لا يعتمدون على المعلومات المتاحة في التقارير السنوية للشركات الصناعية في تقدير مستوى المخاطرة المرتبط بها , بالإضافة إلى ذلك وجدت الدراسة أن أهم العوامل في التأثير على درجة المخاطرة هو نصيب السهم من الأرباح الموزعة وحجم الشركة .

### 38. دراسة Nafez Abu Baker, 1999 (دراسة حول الإقرار والإفصاح الاجتماعي من قبل الشركات المساهمة العامة المحدودة في الأردن - دراسة استقصائية)<sup>(1)</sup>

هدفت الدراسة إلى زيادة المعرفة حول الإقرار والإفصاح الاجتماعي من قبل الشركات المساهمة العامة المحدودة , ومدى إستجابة الشركات المساهمة الأردنية لهذا الموضوع , وتركز هذه الدراسة على عينة مكونة من التقارير السنوية الصادرة في العام 1996م لمائة وثلاث وأربعون شركة مدرجة في سوق عمان المالي من مختلف القطاعات الصناعي والمالي والخدمات والتأمين , وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها ان التقارير السنوية للشركات المساهمة الأردنية أظهرت بعض الأنواع من الإفصاح الاجتماعي قد لقي إهتماماً متواضعاً جداً من قبل معظم الشركات الأردنية من حيث المساحة المخصصة لهذا الإفصاح في التقارير السنوية والمواضيع التي تم تناولها , وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروقات إحصائية مهمة بين القطاعات المختلفة للشركات الأردنية فيما يتعلق بمقدار وطرق ومواقع الإفصاح الاجتماعي في التقارير السنوية , وأن مواضيع الإفصاح الاجتماعي الأكثر شيوعاً في التقارير السنوية للشركات الأردنية في مختلف القطاعات تتعلق بالموارد البشرية والاتصال والعلاقة بالمجتمع والجمهور , إلا أن الإفصاح المتعلق بالمسائل البيئية يحتاج إلى إهتمام أكبر من قبل الشركات الأردنية , وعلى الرغم من وجود تفاوت في درجات الإفصاح الاجتماعي لدى الشركات الأردنية إلا أن ذلك لا يعني أن جميع الشركات الأردنية تتجاهل الإفصاح الاجتماعي في تقاريرها السنوية , حيث أن هناك نواة صلبة ولكنها صغيرة جداً من هذه الشركات وخاصة في القطاعين البنكي والصناعي درجت على الإفصاح الاجتماعي بصورة مقنعة , وأوصت الدراسة بضرورة إهتمام القطاعات المهنية والحكومية بإلزام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح الاجتماعي وتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع.

(1) Nafez Abu Baker, Corporate Social Reporting And Disclosure Practices In Jordan : An Empirical Investigation , Dirasat A refereed Research , Vol.27 , No.1, 1999, PP.249-265

### 39. دراسة Abedulrahman. M. Al-Shayeb , 2003 ( الإفصاح المالي في التقارير السنوية للشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة )<sup>(2)</sup>

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح المالي في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وإستخدمت الدراسة خمسة متغيرات هي، حجم الشركة ، عمر الشركة ، الربحية ، نوع الصناعة ، تأثير الشركات المتعددة الجنسيات ، وتركزت المشكلة في دراسة أثر المتغيرات الخمسة المذكورة على مستوى الإفصاح لدى الشركات، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن مستوى الإفصاح المالي في دولة الإمارات منخفض ، حيث لم تلتزم أي شركة بالإفصاح عن المعلومات المطلوبة من الجهات القانونية المعنية بالرقابة ، وانه على الرغم من انخفاض مستوى الإفصاح المالي حالياً فإن إمكانية التطوير في الممارسات الحالية قائمة ، وان الشركات الكبيرة أكثر إفصاحاً عن المعلومات مقارنة بالشركات الصغيرة، وان شركات قطاعي المصارف والتأمين أكثر إفصاحاً للمعلومات مقارنة بغيرها من القطاعات ، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة تفعيل الرقابة من قبل الجهات القانونية لإلزام الشركات بالالتزام بجميع متطلبات الإفصاح وذلك بوضع آليات من شأنها أن تحد من ظاهرة التهرب من الإفصاح التام .

#### علاقة الدراسات السابقة بدراسة الباحث

أثرى الباحث دراسته من خلال الإسترشاد بأهم الأفكار التي جاءت بها الدراسات السابقة وذلك من خلال الإطلاع على مشاكلها والأهداف التي سعت لتحقيقها والنتائج التي توصلت إليها ، فقد تناولت تلك الدراسات موضوعات ومشاكل مختلفة جميعها متعلقة بالإفصاح المحاسبي ومتطلباته لدى الشركات المساهمة العامة ، فقد كشفت بعض الدراسات إلى أن هناك تباين في درجات الإفصاح لدى الشركات المساهمة العامة ، وهذه الدراسات أثارت إستفسار أمام الدراسات اللاحقة للبحث عن أسباب هذا التباين في الإفصاح بين هذه الشركات على الرغم من وجود متطلبات قانونية ملزمة ، كما تناولت بعض الدراسات مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة لمتطلبات الإفصاح وفقاً لما هو منصوص عليه في معايير المحاسبة الدولية ، وقد إستفاد الباحث من هذه الدراسات ، حيث إنطلقت دراسة الباحث من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات للبحث في أسبابها ، مع تركيز جميع عناصر ومتغيرات مشاكل الدراسة على واقع الشركات المساهمة العامة العاملة في فلسطين، وأوضحت بعض الدراسات السابقة مشاكل ومعوقات الإفصاح المحاسبي وقد استفاد الباحث من ذلك من خلال البحث في مشاكل ومعوقات الإفصاح لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ، بهدف التعرف على الأسباب الكامنة خلف إحجام الشركات المساهمة عن الإفصاح، وتقاطعت دراسة الباحث مع الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التوسع في الإفصاح وأسبابه ، وقد اهتم الباحث بنتائج هذه الدراسات التي تؤكد تأييد مستخدمي المعلومات المحاسبية لمنهج التوسع في الإفصاح ، وأراد الباحث في دراسته البحث في أسباب عدم التوسع في الإفصاح ، مع ربط بعض المتغيرات التي لها علاقة بحجم الأصول والإدراج في السوق المالي بموضوع التوسع في الإفصاح،

Abedulrahman. M. Al-Shayeb , Corporate Financial Reporting In The United Arab Emirates , Dirasat A<sup>(2)</sup>  
refereed Research, Vol.10, No.1, 2003, PP.109-125

وتناولت بعض الدراسات السابقة موضوع أثر الإفصاح في التقارير المالية على إتخاذ القرار الإستثماري وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وقد ناقشت هذه الدراسات إحدى المشاكل الأساسية التي تناولتها دراسة الباحث ، حيث يحاول الباحث دراسة أثر الإفصاح على عملية إتخاذ القرار الاستثماري ، وقياس درجة تأثير سلوك المستثمر المحلي والأجنبي في فلسطين بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة . ويرى الباحث أن دراسته تختلف تماماً عن جميع الدراسات السابقة التي تم إستعراضها سواء من حيث المشكلة أو الأهداف التي تسعى لتحقيقها إلا أن جميع الدراسات السابقة التي تم تناولها قد كونت لدى الباحث خلفية نظرية لمفهوم ومشاكل وأثر الإفصاح في القوائم المالية ، والتي من خلالها إستطاع الباحث أن يحدد مشاكل وفرضيات دراسته بشكل واضح ودقيق ، بالإضافة إلى إثراء الإطار النظري من خلال مراجعة ما تناولته جميع تلك الدراسات ذات العلاقة .